العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

العدد 239 - نيسان (أبريل) 2021

Issue No. 239 April 2021

الاقتصاد السلوكي ومجالات تطبيقه في العالم العربي

- العرب والصين: توسيع آفاق التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي
- غرفة تجارة وصناعة البحرين تتوقع تعافي الاقتصاد في 2021
- التكنولوجيا الحديثة ودورها في تطوير الموارد البشرية!
- واقع التجارة الرقمية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة **brite.blominvestbank.com** لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

اقتصاد تنافسي معرفي قائم على التكنولوجيا والابتكار؛!

أفرزت جائحة كورونا مجموعة من التغيرات الهائلة في حياة المجتمعات الإنسانية، إذ من أهم التغيرات التي تعرّض وسيتعرض لها الإنسان هو تأثير الأحوال الاقتصادية في السلوك الإنساني، حيث أثّر الركود الاقتصادي العالمي، في سلوك المستهلك وفي مجمل المتغيرات الاقتصادية، وبرز ذلك بوضوح في الأسواق، حيث عرّض الركود كثيرا من الشركات للخسائر، ما اضطرّ العديد منها إلى الخروج من السوق، وهو ما أدى إلى ارتفاع هائل في معدلات البطالة بشكل مقلق.

وقضية ارتفاع معدلات البطالة من العناوين التي تقلق علماء الاقتصاد كثيرا، لأن نتائجها لا تؤثر سلبا في مجمل النشاط الاقتصادي، وإنما لها نتائج سلبية على الأمن الوطني وعلى شؤون المجتمع ككل.

وإزاء تعرض الاقتصاد العالمي للركود، فإن واجب الدول العظمى قبل الدول الصغرى أن تتحرك، وأن تجلس على موائد الحوار، وتتخذ مجموعة من التدابير كي تعيد النشاط إلى عجلة الاقتصاد في محاولة إلى إعادة التوازنات في مجمل الاقتصاد العالمي، وكلما سارعت الدول إلى اتخاذ إجراءات محفزة للنشاط الاقتصادي، فإنها تسهم في علاج جائحة الركود حتى لا تصل إلى الكساد.

والمتابع للسوق الآن يلاحظ بوضوح التحول الملحوظ الذي حدث في سلوك المستهلك، حيث دخلت أعداد كبيرة جدا من المستهلكين إلى الأسواق الرقمية، حيث تعبّر مؤشرات التجارة الإلكترونية عن أن سوق التجارة الإلكترونية أثناء جائحة كورونا حققت أرقاما مذهلة وغير مسبوقة، كما وتسجل شركات الأدوية، والرعاية الصحية، والمطاعم، وشركات التغذية أعلى المعدلات في مبيعاتها، وأضحت تطبيقات هذه الشركات متداولة بين كل شرائح المجتمع، ومن المرتقب أن يزداد بعد جائحة كورونا عدد زوار الأسواق الرقمية.

لذلك نستطيع القول، إن فيروس كورونا غيّر في عادات وتقاليد البيع والشراء، وكان سببا من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانتشار الكبير في الأسواق الرقمية بعد أن أقفلت أمامه سبل الأسواق التقليدية بسبب جائحة كورونا!

والحقيقة أنه منذ بدء انتشار فيروس كورونا، فإن عادات الشراء قد تغيرت لدى المستهلكين، فتحولوا إلى مشترين على درجة كبيرة من الوعي والرشد، أي يقبلون على شراء السلع المتعلقة بالصحة، والتغذية الصحيحة، والابتعاد عن شراء كل ما يضر الصحة مثل المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وعموما نستطيع القول إن المستهلك أصبح رشيدا ويهتم كثيرا بشراء السلع الأساسية والمهمة دون الانزلاق وراء شراء السلع الكمالية أو السلع الضارة بالصحة، وستشهد الأسواق بعد جائحة كورونا انخفاضا ملحوظا في هيكل الأسعار، وسيلمس المواطن العادي أن كثيرا من السلع والخدمات تسجل انخفاضا في الأسعار.

وفي ضوء ذلك فإن سلوك المستهلك العربي مثله مثل أي مستهلك آخر في أي دولة من الدول سيتغير، وسيتجه إلى خفض مصاريفه في محاولة إلى رفع معدلات الادخار أكثر من الاستثمار حتى تنجلي هذه الغمة، وتبدأ السوق في إرسال مؤشرات مطمئنة تعيد الناس إلى الأسواق، فيعود الرخاء وينعم الإنسان بحياة كريمة ومستقرة.

باختصار إنّ العالم الرقمي أصبح مجموعة معارف في علوم الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، والطب، والهندسة، بل أصبح هو مفتاح الدخول والوصول إلى المعرفة الإنسانية في جميع مجالات الحياة، وقد بدأ العصر الاصطناعي يشدد قبضته على شؤون الحياة بكل التفاصيل التي نعيشها، وأصبحت التطبيقات الرقمية وسيلة من أهم وسائل التعامل في كل مجالات الحياة. وبما أنّ النظام الرقمي وصل إلى هذا المستوى من الأهمية لدى دول العالم، وكل شعوب العالم، ولدى كل الأفراد، فإن الأمن الرقمي أصبح أمنا قوميا واجب الحماية، وواجب الاهتمام به وحمايته من التطاول أو الإيذاء.

محمد ثاني مرشد الرميثي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

مصر تقر البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

العرب والصين: توسيع آفاق التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي

سلسلة نشاطات للغرفة العربية البلجيكية

الغرفة العربية – اليونانية تنظّم "لقاء العمل: اليونان – شمال افريقيا"

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الاقتصاد السلوكي ومجالات تطبيقه في العالم العربي 9

اقتصاد عربي

مصر تقر البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية 18

اجتماعات

- واقع التجارة الرقمية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي 21
- ورشة عمل افتراضية "نحو دعم وتعزيز الأمن الغذائي العربي" 22

نشاط اتحاد

العرب والصين: توسيع آفاق التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي 24

مقال

التكنولوجيا الحديثة ودورها في تطوير الموارد البشرية! 28

غرف عربية

غرفة تجارة وصناعة البحرين تتوقع تعافي الاقتصاد في 2021 30

العدد 239 - نيسان (أبريل) 2021
Issue No. 239 April 2021

NUSACC SUPPORTS NATIONAL ARAB AMERICAN HERITAGE MONTH

Untapped Opportunities in Commodities Trading in the Arab Financial Markets

غرف مشتركة

■ سلسلة نشاطات للغرفة العربية البلجيكية 32

■ الغرفة العربية – اليونانية تنظّم "لقاء العمل: اليونان – شمال افريقيا" 35

أخبار 38

JOINT CHAMBER

NUSACC SUPPORTS NATIONAL ARAB AMERICAN HERITAGE MONTH 50

TRADE

UNTAPPED OPPORTUNITIES IN COMMODITIES TRADING IN THE ARAB FINANCIAL MARKETS 52

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

spirit.

الاقتصاد السلوكي ومجالات تطبيقه في العالم العربي

إعداد: الدكتور علي حدادة
إشراف: دائرة البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

في عالم مثالي سيتخذ الأشخاص القرارات الأمثل، التي تمنحهم الحد الأقصى من المنافع وإشباع الرغبات. وفي عالم الاقتصاد، تفترض نظرية الخيار العقلاني أن البشر قادرون على اتخاذ قرار من بين خيارات متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوياتهم والتزاماتهم، إذ يكون الخيار المناسب لهم هو الذي يضاعف مكاسبهم الفردية.

تفترض نظرية الاقتصاد التقليدي أن الأشخاص الذين تُعرف أولوياتهم وحدود خياراتهم مسبقاً، قادرون على اتخاذ قرارات عقلانية عبر موازنة فعالة بين الكلفة والمنفعة لكل خيار من الخيارات المتاحة لهم، إذ يكون الخيار النهائي الذي سيُتخَذ الخيار الأفضل للشخص. فالشخص العقلاني هو الشخص الذي سيمتلك القدرة على ضبط النفس، ولا تحركه المشاعر أو العوامل الخارجية، ولذلك فإنه سيعرف ما هو الخيار الأفضل بالنسبة له.

لكن لسوء الحظ، يوضح لنا الاقتصاد السلوكي أن البشر ليسوا عقلانيين، وليسوا قادرين على اتخاذ القرارات السليمة. ويعتمد الاقتصاد السلوكي على علم النفس والاقتصاد لاستكشاف لماذا يقوم الأفراد أحياناً باتخاذ قرارات غير عقلانية، وكيف ولماذا لا يتبع سلوكهم لتوقعات الأنماط الاقتصادية المعروفة.

أولاً - مفهوم «الاقتصاد السلوكي» ونشأته

يُعرف الاقتصاد السلوكي بأنه مزيج بين الاقتصاد وعلم النفس أو دراسة سيكولوجية نظرا لكونه تحليلا لعمليات صنع القرار التي يتخذها الأفراد والشركات، ويمثل هذا النوع من الاقتصادات توجها جديدا تتبناه العديد من الدول والمؤسسات حول العالم. عادة، يتخذ الأفراد قرارات من أجل تحقيق أفضل استفادة. وفي الاقتصاد، هناك نظرية الخيار

العقلاني التي تنص على أنه عندما يتاح أمام الشخص عدة خيارات يمكنها تعظيم استفادته، فإن الخيار الأكثر جدوى وإرضاء بينها هو الذي سيتم اختياره. وتفترض هذه النظرية أن الأشخاص مؤهلون لاتخاذ قرارات عقلانية مع الأخذ في الاعتبار القيود والأجواء من حولهم، وتؤثر هذه القرارات بفاعلية على التكلفة والعائد في كل خيار متاح أمامهم. ويكون ذو التفكير العقلاني شخصا يمكنه السيطرة على نفسه وعلى قراراته ولا تحركه عواطفه أو عوامل خارجية، وبالتالي، فهو يعلم الأفضل بالنسبة له. أمّا الاقتصاد السلوكي فيشير إلى أن الشخص ليس عقلانيا وغير مؤهل لاتخاذ قرارات صائبة في ظروف مختلفة.

الاقتصاد السلوكي

يعتمد الاقتصاد السلوكي على سيكولوجية الفرد أو المؤسسة حيث يتم من خلاله اتخاذ قرارات غير عقلانية دون النظر إلى توقعات أي نماذج اقتصادية، إذ يتخذ الكثير من البشر هذه القرارات تقريبا بشكل يومي دون الأخذ في الاعتبار أي عوامل اقتصادية، بل إن العاطفة أو عدم العقلانية هي ما تحركه، وأحيانا تكون النتيجة ليست في صالح من يسلك هذا النهج.

أ. نشأة الاقتصاد السلوكي

تعود نشأة الاقتصاد السلوكي لعالِمين هما: كانمان وتفيرسكي (Daniel Kahneman & Amos Tversky) اللذين بدآ بدراسة انحيازات الحدس (biases of intuition)، وهي الانحيازات التي تؤثر في صناعة القرار، وذلك بهدف تحسين وفهم الأخطاء في الأحكام والخيارات لدى الآخرين.

من المؤكد أن الاقتصاد السلوكي لم يظهر بشكل مفاجئ، لكن العلماء سابقاً كانوا يميلون لافتراض العقلانية عند الأشخاص لعدة أسباب منها: سهولة الدراسة والتنبؤ فيها. وقد نشأ بالتزامن مع مجموعة فروع أخرى في الاقتصاد وكلها تدور حول فكرة رئيسية هي رفض العقلانية كأساس للنظريات الاقتصادية. وبالفعل تم استخدامه بشكل واسع ومتعدد بدءاً من التطبيقات التسويقية ووصولاً لتطبيقه على السياسات الاقتصادية.

ب. تطبيقات الاقتصاد السلوكي

إنّ التطبيق الأبرز للاقتصاد السلوكي هو الاستدلال والأساليب البحثية من خلال دراسة سيكولوجية الأشخاص والمؤسسات حيث إن هذا النوع من الاقتصادات يمكن أن يكون بمثابة تجربة وتحليل لقرارات الأشخاص والشركات. ويمكن أيضا تطبيق الاقتصاد السلوكي على التمويل السلوكي الذي يسعى من خلاله البعض لتفسير أسباب اتخاذ المستثمرين قرارات متهورة عند التداول في أسواق المال. وقد أصبحت الشركات تزيد من تطبيق الاقتصاد السلوكي لزيادة مبيعاتها، ففي عام 2007، كان سعر "آيفون" المزود بذاكرة تخزين 8 جيجابايت مقابل 600 دولار، ثم تم خفض السعر سريعا إلى 400 دولار، ولكن ماذا لو تم طرح الجوال منذ البداية مقابل 400 دولار؟ ربما ستكون ردة الفعل سلبية في الأسواق، ولكن بعد خفض السعر، ظن المستهلكون أنهم يحصلون على صفقة، ومن ثم ارتفعت مبيعات "آبل" من هذه النسخة.

تدرك الكثير من الشركات أن عملاءها يتخذون قرارات غير عقلانية، وهي طريقة فاعلة لتجسيد الاقتصاد السلوكي في سياسات صناعة القرارات داخل هذه الشركات، وعند دراسة نفسية العملاء بشكل صحيح، تحقق تبعاً أرباحاً ومبيعات قوية. ويتميز الاقتصاد السلوكي بقابلية استخدامه في تطبيقات عملية وبمجالات واسعة على عكس الاقتصاد التقليدي الذي تقترب نظرياته من المثالية. ويمكن أن تدخل هذه التطبيقات بمختلف المجالات، حيث يمكن استخدامها بهدف:

- اتخاذ قرارات أفضل
- تقديم السعر للعميل بطريقة مقبولة بالنسبة له.
- الوصول إلى رؤية أفضل للمشروع.
- توجيه العملاء باستخدام بعض الأدوات السلوكية.

وقد أصبح الاقتصاد السلوكي من أكثر المجالات تأثيراً في الاقتصاد، ولطالما أكد الاقتصاديون على أهميته في إحداث التنمية، ليس فقط في المجالات المتعلقة بالاقتصاد، بل أيضاً في مجالات أخرى مثل السياسات العامة للدولة، إذ يُعدّ من التوجهات الجديدة، وظهر له العديد من التطبيقات في البنوك وطرق فرض وتجميع الضرائب، وأثبت تطبيقه نجاحاً كبيراً في أمريكا وأستراليا وأيضاً في بعض الدول العربية التي تسعى إلى تطبيقه مثل لبنان. إنّ نجاح الاقتصاد السلوكي وتدخله في حل كثير من المشكلات جعل كثيراً من الدول تسعى إلى تطبيقه وإنشاء وحدات للتوجيه السلوكي.

ج. الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد السلوكي

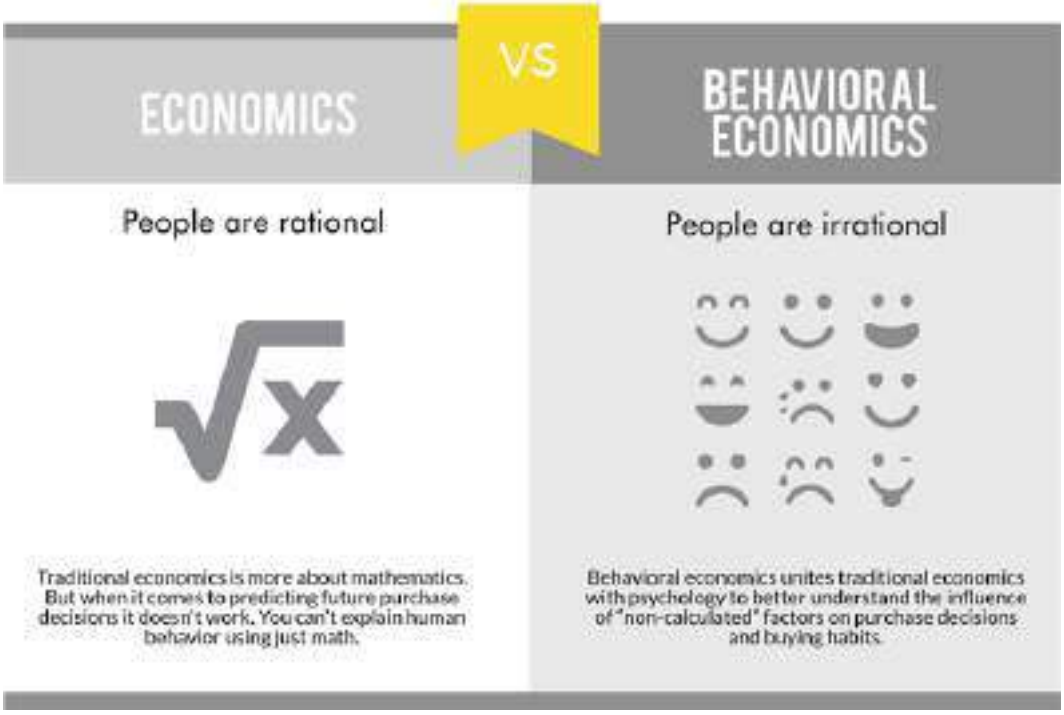

النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم على افتراضات صارمة منها افتراض الرشد أو العقلانية في الشخص، وبالتالي فهذا الشخص يسعى لاتخاذ القرار الأكثر رشداً والذي تعظم منفعته في مقابل التكلفة التي يدفعها بناءً على المعلومات المتاحة له. وعلى العكس يقوم الاقتصاد السلوكي على أن الإنسان لا يتصرف بتلك العقلانية والرشد في استهلاكه أو استثماراته التي يفترضها الاقتصاد التقليدي وأنه يتأثر بعوامل نفسية واجتماعية وعاطفية في عملية اتخاذه للقرارات.

ويفترض الاقتصاد التقليدي أنّ الناس تعمل على تعظيم المنفعة الذاتية، ويختارون دائماً البديل الذي يصب في مصلحتهم، ويفكرون بعناية في الفوائد والتكاليف، وهم على علم تام بالآثار المترتبة على اختياراتهم، ولا تتأثر قراراتهم بالعواطف أو أي مؤثر خارجي، وبالتالي تكون دائماً القرارات العقلانية هي الأمثل بالنسبة لهم. ومن هنا تم الانتقاد والتشكيك في صحة هذا الافتراض من قبل علماء الاقتصاد السلوكي. فقد اقترح سميث عام 1759 نظرية المشاعر الأخلاقية،

وافترض فيها أن سلوك الإنسان يتم تحديده من خلال الصراع بين ما أسماه المشاعر والمتفرج المحايد، إذ شملت المشاعر دوافع مثل الجوع، والعواطف مثل الخوف والغضب، والتحفيز كشعور بالألم. ومن هنا اعتبر سميث أن السلوك الانساني يكون تحت السيطرة المباشرة للمشاعر، ويعتقد أن الناس يمكنهم تجاوز السلوك المدفوع بالعاطفة من خلال النظر إلى سلوكهم الخاص من منظور خارجي «المتفرج المحايد». كما قام دانيال وآموس (Daniel kahneman and Amos Tversky) بدراسة العلاقة بين اتخاذ القرارات المعرفية في حالات المخاطرة وعدم اليقين والنماذج السلوكية العقلانية، ويظهر ذلك في مقالة تم نشرها عام 1974 "الحكم في ظل عدم اليقين: الاستدلال والتحيز".

أمّا ريتشارد إتش ثالر فقد ساهم كثيراً في وجود علم الاقتصاد السلوكي لكونه الأب المؤسس لهذا المجال، إذ كانت أبحاثه ذات تأثير عميق على العديد من مجالات البحث والسياسات الاقتصادية، بحيث قام بدراسة كيف تتحكم السمات الانسانية في القرارات الفردية وتأثيراتها على الأسواق ككل. وقام بتأليف العديد من الكتب من أشهرها كتاب «سوء التصرف: صنع الاقتصاد السلوكي»، الذي اعتبرته مجلة (Financial Time) كواحد من أكثر ستة كتب تأثيراً في عام 2015. وحصل ثالر على جائزة نوبل عام 2017 لمساهمته في نشأة العديد من المفاهيم الخاصة بالمجال السلوكي.

ثانياً- تحليل الاقتصاد السلوكي

أ. تطور الاقتصاد السلوكي

تزايدت النقاشات حول الاقتصاد السلوكي بشكل كبير في السنوات العشر الماضية، وبدأت بالتزامن مع الحدث الأبرز في عام 2012 عندما حاز كل من عالمي النفس الاقتصادي دانييل كانيمان وفيرنون سميث بجائزة نوبل للاقتصاد، أما الحدث الثاني كان في عام 2017 عندما حصل عالم الاقتصاد السلوكي ريتشارد تالر على جائزة نوبل، وهو الذي اشتهر بعمله في مجال التمويل السلوكي والسياسة العامة السلوكية المعروفة باسم «نظرية التنبيه». وكان لجميع هؤلاء الباحثين تأثير هائل على السياسة الحديثة في العالم. وبالتالي تحول الاقتصاد السلوكي من مفاهيم نظرية عامة إلى تطبيقات ذات أهمية سياسية حقيقية كبيرة في عالم اليوم بالنسبة لواضعي السياسات العامة والتجارية على حد سواء. وفي الوقت نفسه، يوفر هذا المجال لعامة الناس العديد من المفاهيم التي تمكنهم من مواجهة التحديات اليومية في اتخاذ القرارات.

إلا أن ظهور الاقتصاد السلوكي لأول مرة يعود لفترة زمنية طويلة تسبق هذين الحدثين البارزين في القرن الحادي والعشرين. فمنذ القرن التاسع عشر، بدأ علم الاقتصاد بالابتعاد عن دراسة السلوك لأنه مفهوم واسع من حيث سيكولوجية الاختيار فيما يتعلق باعتبار الخيارات المرصودة كمقياس للتفضيلات المكشوفة، حيث إن تقديم قصة بسيطة وأنيقة حول هذه الخيارات يكشف متى نقوم باتخاذ القرار، ويمكن أن تكون القصة بسيطة جداً في حال افترض الباحثون أن صانعي القرار الاقتصادي ملتزمون بالقواعد السلوكية الصارمة وخصوصاً إذا افترضنا أن المستهلكين يهدفون إلى زيادة رضاهم، وأن الشركات تسعى إلى زيادة الأرباح. وفي هذا الإطار، يُفترض أن المستهلكين والشركات يقومون بذلك في ظل الاقتصاد السائد بأفضل طريقة ممكنة من خلال تطبيق القواعد الرياضية الدقيقة لوضع أفضل الحلول. ولقد قام الاقتصاديون المعاصرون أثناء عملية بناء هذه النماذج الرياضية التي استولت على القواعد السلوكية بالتجرد من كل التعقيدات النفسية والاجتماعية خلال عملية صنع القرار في العالم الحقيقي.

ولكي نتمكن من فهم ماهية عمل الباحثون في الاقتصاد السلوكي بشكل أعمق، فيجب علينا تسليط الضوء على مجموعة من الموضوعات التي يستكشفها هؤلاء العلماء لتوضيح مدى أهمية وتأثير نظرياتهم، والتي تشمل تحليلاتهم السلوكية للحوافز والدوافع، والتأثيرات الاجتماعية، والاستدلالات، والتفضيلات، والمخاطر، بالإضافة إلى الوقت والتخطيط والتأثيرات الشخصية والعاطفية والتي تساهم جميعها في اتخاذ القرار.

ب. نظرية الدفع أو النكز

الأساس الذي تقوم عليه هذه النظرية هو دفع أو توجيه الناس إلى قرارات أكثر حكمة ومساعدتهم على تحسين تفكيرهم، فالبشر ليسوا عقلانيين، لذلك أكد ثالر على أن البشر يحتاجون إلى التشجيع والدفع للحصول على ما هو أفضل سواء من أجلهم أو من أجل المجتمع ككل، وأكد على أنه بدلاً من إجبارهم على سلوك معين، يمكن دفعهم لمتابعة أو الكف عن بعض الأعمال.

وتحتوي نظرية النكز على العديد من التطبيقات المتنوعة في المجالات التي تُؤثر على سلوك المواطن، مثل السياسة العامة والرعاية الصحية والتمويل الشخصي والتخطيط الاستثماري. والنظرية أيضاً ذات أهمية بشكل خاص للشركات والمسوّقين الذين يتطلعون إلى زيادة في المبيعات من خلال تشجيع التغيرات في السلوك الإنساني. وتُعد وحدة (Whitehall) في بريطانيا أكبر مثال على نجاح هذه النظرية، حيث استطاعت على مدار خمس سنوات توفير 300 مليون جنية إسترليني للحكومة، وساهمت أيضاً في تحصيل الضرائب المتأخرة من نسبة 1% إلى 17%، وذلك من خلال حسن استغلال مبادئ الاقتصاد السلوكي. كما استفادت الكثير من الشركات من نظرية الاقتصاد السلوكي لزيادة مبيعات منتجاتها. فعلى سبيل المثال، أصبحت تطرح منتجاتها الجديدة بسعر مرتفع للغاية في البداية، ثم يتم تخفيض هذا السعر مع الوقت. وعند تخفيض السعر سيعتقد الأشخاص بأنهم حصلوا على صفقة جيدة وسيتهافتون لشراء ذلك المنتج، وزيادة أرباح الشركة. أو قد تقوم بعض الشركات بتقديم خدمات محدودة لغير المشتركين في موقعها الالكتروني، بينما تُقدم للمشتركين الذي يقومون بدفع اشتراك شهري أو سنوي، الكثير من الخدمات والتسهيلات.

في أوروبا استخدم برنامج "ادخر المزيد في الغد" [SMarT] الإعدادات الافتراضية لزيادة معدلات ادخار الموظفين عن طريق زيادة النسبة المئوية لأجورهم المخصصة للادخار تلقائياً. ارتفع متوسط معدلات الادخار من 3.5% إلى 13.6% على مدار 40 شهراً.

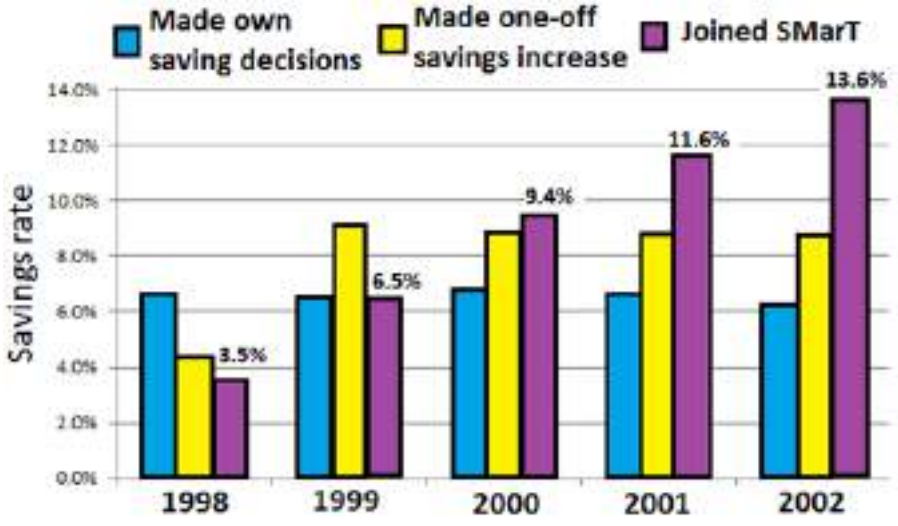

استخدم فريق في المملكة المتحدة الرسائل المعيارية الاجتماعية لزيادة الامتثال الضريبي في عام 2011. تلقت المجموعة الضابطة خطابات ضريبية قياسية. تلقت مجموعات العلاج الرسائل مع رسائل معيارية مضافة. كان الاختلاف في معدلات الامتثال بين مجموعة التحكم ومجموعة العلاج الأكثر فعالية 15%.

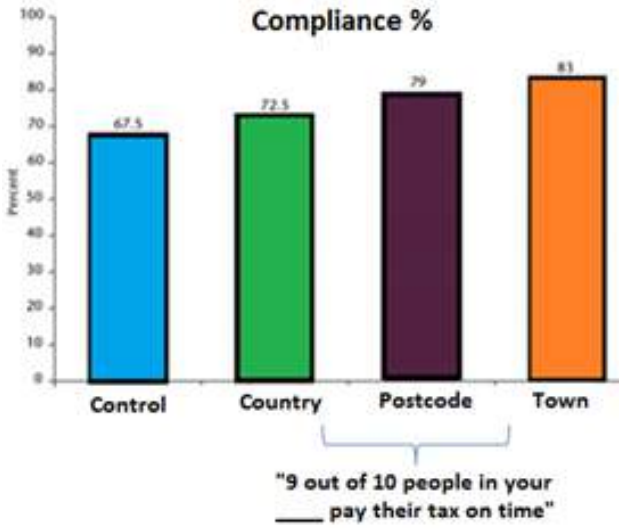

ج. الاستدلال والتحيّز

نستطيع شرح هذا المفهوم عبر المثال التالي: لنفترض أننا قمنا بشراء سيارة مثلاً. وبعد شرائها نلاحظ بأن هذه السيارة متوفرة بكثرة في الشوارع، مع العلم أننا قبل شرائها لم نكن نلاحظ وجودها أصلاً. بالتالي، لو سئلنا قبل الشراء عن النسبة التي تعبر عن عدد هذه السيارات في السوق، سوف نعطي نسبة أقل بكثير من النسبة التي كنّا سوف نعطيها بعد الشراء.

إنّ مفهوم الاستدلال أدى لظهور نوع من التحيّز (ليس المقصود هنا تحيز الأشخاص، بل التحيز في اتخاذ الأحكام والقرارات بناءً على استدلال خاطئ). وهناك عدة أنواع للاستدلال والتحيز، مثلاً هناك ما يسمى بالتأطير، حيث يمكن أن نتخذ قراراتنا وأحكامنا حسب طريقة عرض الموضوع أو القضية.

د. أهمية الاقتصاد السلوكي للأفراد

ركّز العالمان الاقتصاديان دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي على عملية صنع القرار وقاما بتحديد وتصنيف مجموعة من الاستدلالات والتحيّزات. فالاستدلال هو قاعدة عامة نستخدمها غالباً لاتخاذ القرارات، أي حين تواجهنا قرارات صعبة فإننا نركز على جانب واحد منها ونقوم بتجاهل الجوانب الأخرى. وعلى الرغم من عمل الاستدلالات الجيّد بالنسبة إلينا، إلا أنها يمكن أن تؤدي أحياناً إلى أخطاء تسمى التحيّزات المعرفيّة. حيث يميل الأفراد إلى الحكم على احتمالية الأحداث تِبعاً لسهولة التفكير في مثال عنها وهذا ما يُدعى باستدلال التوافر، على سبيل المثال، فإنّ الناس يخافون الطيران أكثر من قيادة السيارة على الرغم من أن احتمال الإصابة بحادث مروري هو أمر شائع أكثر من حوادث الطيران. وبالتالي فإنه وفي أذهاننا تعتبر حوادث تحطّم الطائرات أمراً بارزاً لذلك يميل الأفراد إلى الشعور بالقلق عند الصعود على متن الطائرة أكثر من ركوبهم للسيارة.

ومن أعمال كانمان وتفيرسكي أيضاً ما يُدعى بنظرية الاحتمال وهي تتعلق بالقرارات التي يكون فيها مكاسب وخسائر ومخاطر، فالأفراد يخشون خسارة شيء أكثر بكثير من الحصول على شيء بنفس القيمة وهذا ما يجعلهم أكثر استعداداً لتحمّل المخاطر المتعلقة بهذه الخسائر. كذلك فإنّ الأفراد يقدّرون قيمة الأشياء التي يمتلكونها أكثر مما تستحق وهذا ما يُدعى تأثير المنحة والذي ينتُج عن كره الأفراد بشكل عام للخسارة. ثم جاء بعد ذلك الاقتصادي ريتشارد ثالر وطوّر نظريته في المحاسبة العقليّة والتي تشرح سبب معاملة الناس للمال بشكل مختلف اعتماداً على مصدره واستخدامه، على سبيل المثال، يأخذ الأفراد قرضاً لشراء تلفزيون جديد بدلاً من شرائه من النقود التي قاموا بتوفيرها للعطلة القادمة.

وأجرى فريق الرؤى السلوكية تجربة عشوائية محكومة لمدة 6 أشهر مع Jobcentre Plus لاختبار تأثير العديد من التغييرات على طريقة عمل المركز، وتحديداً من خلال أجهزة الالتزام والتركيز على بناء المرونة النفسية. ووجد فريق البحث أن الباحثين عن عمل في مجموعة العلاج أكثر عرضة بنسبة 15–20% للتوقف عن المزايا بعد 13 أسبوعاً من تسجيل الدخول

ثالثاً- نماذج الاقتصاد السلوكي وكيفيّة تطبيقها في العالم العربي

أ. واقع الاقتصاد السلوكي في العالم العربي

في مواجهة الانكماش الاقتصادي الإقليمي والطلبات المتزايدة على الخدمات العامة، تكافح الدول العربيّة للتعامل مع الضغط المتزايد على مواردها المالية. حاليّا، تتجه الحكومات في جميع أنحاء المنطقة إلى آفاق نظرية النكز للمساعدة في تعويض الميزانية والتحديات المجتمعية الملحة.

فقد تطورت نظرية الدفع في البداية من مجال الاقتصاد السلوكي، والذي يستفيد من الأساليب العلمية لعلم النفس للتأثير على صنع القرار البشري. وتكمن جاذبية وأهميّة هذه النظريّة كأداة للحكم في نهجها الفعال، من حيث التكلفة، وغير التقليدي، لتنفيذ السياسة التي "تدفع" الناس نحو الخيارات المرغوبة. إذ قال الاقتصادي السلوكي فادي مكي: "إذا كنا نحاول التأثير على سلوك الناس، فعادة ما يكون لدينا رافعتان للسياسة":

– نقول لشخص ما "إذا لم تفعل ذلك فسوف تعاقب، وهذا ما

نسميه نهج القيادة والسيطرة والتنفيذ

– أو نقول "إذا قمت بذلك فسوف نكافئك"

إنّ الطريقة الأولى لا تعمل دائما، أمّا الثانية فهي غير مستدامة. وبالتالي، لسدّ الفجوات بين أوجه القصور في هذه السياسات، أدار مكي وحدة الرؤى السلوكية (BIU) في قطر منذ افتتاحها في آب 2016 في تطبيق الاقتصاد السلوكي داخل الدولة. بحيث تمّ إنشاء BIU، وهي أول مؤسسة" نكز" في الشرق الأوسط، للعمل نحو الأهداف المرتبطة باستعدادات قطر لكأس العالم. وبعد النجاحات التي تحققت في قطر، يدعم مكي إنشاء نفس المبادرة في لبنان. إذ أوضح بالتفصيل مبادرة سابقة في مدينة صيدا حيث تم استخدام هذه النظريّة للحدّ من التأخر في سداد الكهرباء لشركة الكهرباء المملوكة للدولة. فقد تم إصدار أنواع مختلفة من إخطارات المتابعة للمستفيدين الذين فاتهم الموعد النهائي للدفع الأول، وحاولت بعض الرسائل الضغط على المستهلكين من خلال إخبارهم أن غالبية جيرانهم دفعوا فواتيرهم في الوقت المحدد، كما ناشدت إصدارات أخرى الحسّ الوطني للمتلقي، وربطت بين الاستقرار المالي لشركة الكهرباء وثروة الأمّة. وكانت هذه الإخطارات مسؤولة عن تحسين المدفوعات بنسبة 13% و15% على التوالي.

ب. نماذج الاقتصاد السلوكي ومتطلّبات تطبيقها في العالم العربي

يتم إنشاء العديد من وحدات التنبيه كوحدات دفع حكومية في العالم العربي، ومن المتوقّع أنّه في غضون عام سيكون لكل حكومة في دول مجلس التعاون الخليجي وحدات تنبيه. وبحسب مكّي "هناك قدر كبير من الجذب، نحن نعلم ذلك نظراً لأن الحكومات تتحدث إلينا ومع غيرنا من الرؤى السلوكية ووحدات التنبيه". إنهم يتحدثون إلى الجامعات المعروفة بالرؤى السلوكية ويناقشون التعاون بالإضافة إلى بناء القدرات، ويرسلون مسؤوليهم بهدف الحصول على تدريب على الأفكار والتطبيقات السلوكية.

أمّا جوشوا مارتن، وهو نائب رئيس منظمة Ideas42 غير الربحية في مجال العلوم السلوكية، ومقرها الولايات المتحدة، فقد تم الاتصال بمنظمته من قبل دول عربيّة مهتمة بالنظرية. إذ صرّح أنه في الأشهر الستة الماضية اتصلت بهم أربع أو خمس حكومات في الخليج لبدء العمل معهم على تطبيق العلوم السلوكية بطريقة واسعة النطاق. وأخبر مارتن The New Arab أن تطبيقات النكز في المنطقة يمكن أن تتراوح من سبل عيش اللاجئين (التي تقوم Ideas42 ببرمجتها حالياً في لبنان) إلى التمويل الإسلامي. مضيفا أنّ الكثير من الحكومات الخليجية مهتمة بشكل خاص بقضايا نمط

الحياة المتعلقة بالسمنة والصحة، وعلى الجانب الآخر قضايا الشباب وسوق العمل.

تعدّ المملكة العربية السعودية من أكثر الدول التي تهتم بالاقتصاد السلوكي. قال أحمد الزهراني، المدير العام لمركز الأعمال في معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، أنه مهتم شخصياً بنظرية النكز ويعمل على الترويج لاستخدامها. مضيفا أنّه لا يمكنه التحدث باسم الحكومة، ولكنه التقى بالعديد من المسؤولين الحكوميين وهم مهتمون بالجانب السلوكي في سياسة التنبيه، وبعض الوكالات الحكومية هم في مرحلة مبكرة من إنشاء وحدة دفع خاصة بهم. ويتوقّع الزهراني أنه في غضون عامين أو ثلاثة أعوام، سنرى ما لا يقل عن وحدتين أو ثلاث وحدات دفع في البلاد تعمل على الاقتصاد السلوكي.

تشرع العديد من المدن والدول العربيّة في المنطقة، بما في ذلك دبي وسلطنة عمان، في تنفيذ جداول أعمال التحول الوطني التي يمكن أن تكون قنوات مناسبة لنشر نظرية الدفع. وتتطلع الرياض أيضاً إلى دمج العلوم السلوكية في مبادرات رؤية 2030.

وأطلقت وحدة قطر للتوجيه السلوكي، التابعة للجنة العليا للمشاريع والإرث، بالتعاون مع مؤسسة قطر، مبادرة جديدة بعنوان «مجتمع العاملين في مجال الاقتصاد السلوكي في قطر»، بهدف تعزيز تبادل المعرفة فيما يتعلق بالاقتصاد السلوكي في دولة قطر. وفي هذا الإطار، نظمت وحدة قطر للتوجيه السلوكي في اللجنة العليا حلقة نقاشية حضرها البروفيسور كاس سانستين، مؤسس ومدير برنامج الاقتصاد السلوكي والسياسة العامة في كلية هارفارد للحقوق في الولايات المتحدة. وفي تعليقه على هذه المبادرة، قال مكي أن إطلاق مجتمع ممارسة الاقتصاد السلوكي في قطر سيسهم في تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة بين وحدة قطر للتوجيه السلوكي ومؤسسة قطر. وتتأتى أهمية هذه المبادرة في توفير منصة تجمع العاملين في مجال الاقتصاد السلوكي في قطر، كما سوف تسهم في إثراء المعرفة المتعلقة بالاقتصاد السلوكي، وتنسيق جهود مختلف الجهات العاملة فيه، الأمر الذي سيؤدي إلى تبني سياسات أكثر فعالية.

من جانبه، أكد السيد عمران الكواري، المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي في مؤسسة قطر على أهمية إيجاد مجتمعات ملتزمة بالربط بين الاقتصاديات السلوكية وصناع القرار، حيث سيكون لذلك عظيم الأثر على مجتمع العاملين في مجال الاقتصاد السلوكي وتحسين حياة الأفراد في دولة قطر، إذ يضم هذا المجتمع إمكانيات هائلة وأفراداً من ذوي الاختصاص، وهو ما سيسهم بشكل مؤكد في تحقيق الأهداف المشتركة بين اللجنة العليا ومؤسسة قطر. مما سوف يساعد مجتمع العاملين في مجال الاقتصاد السلوكي في قطر على دعم الاقتصاد الوطني ليصبح أكثر استدامة وتنوعاً، من خلال طرح مناهج تستند إلى المعرفة. كما أنه سيسهم في تطوير آليات وضع السياسات وتنفيذها، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تطوير الخدمات العامة المقدمة للأفراد، وتحسين نوعية حياتهم.

ج. آفاق جديدة للاقتصاد السلوكي

في وقتنا الحالي، تعمل النظريات المستمدة من الاقتصاد السلوكي على تغيير شكل الاقتصاد السائد، كما تؤثر بشكل كبير على عملية صنع السياسات. وبالتالي، هل يوجد آفاق جديدة للاقتصاد السلوكي، أم أننا قد حصلنا على كل المعرفة التي نحتاجها؟

بالنسبة لنظرية التنبيه، يوجد حاجة إلى المزيد من الأدلة لمعرفة مدى تطبيق وقوة السياسات التي تعتمد على نظرية التنبيه، وإذا ما كانت قابلة للتطوير على أرض الواقع، ومن الجدير بالذكر أنه قد تم تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه. ويجب أيضاً التركيز على مجال رئيسي آخر وهو الاقتصاد الكلي السلوكي، حيث قام العالم الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز بدور رائد في تحليل التأثيرات النفسية ولاسيما التقاليد الاجتماعية على الأسواق المالية، ودراسة آثارها المترتبة على الاقتصاد الكلي عموماً، ويتم اليوم إعادة النظر في الكثير من أفكاره. لكن يوجد عقبة كبيرة أمام الاقتصاد الكلي السلوكي تتمثل في صعوبة ربط النماذج السلوكية التي حددها علماء الاقتصاد السلوكي على أسس ثابتة ضمن سياق الاقتصاد الجزئي في نموذج الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، تبرز منهجيات جديدة على سبيل المثال في شكل النموذج المعتمد على الوكيل والتعلم الآلي، والتي إذا تمكنا من تطبيقها بنجاح في تطوير نماذج اقتصادية كلية سلوكية منطقية، فإن الاقتصاد السلوكي سيؤسس في العقد القادم لمجموعة مبتكرة ومؤثرة من المفاهيم التي سوف تتفوق على تلك التي ظهرت في العشر سنوات الفائتة.

في السنوات القليلة الماضية، وتدريجياً بدأ الاعتراف بالسياسات السلوكية كبُعد له إسهام هام قوي في صنع السياسات من قبل المنظمات الدولية الكبرى (المفوضية الأوروبية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي...). كما، أنشأ عدد غير قليل من

الحكومات العربيّة فرق ووحدات متخصصة لبناء السياسات والبرامج الحكومية بالاعتماد على "المنهج السلوكي».

وقد أظهر المزيد من الدول العربية اهتماماً متزايداً بتسخير الرؤى السلوكية في السياسة العامة، وهكذا أنشأت الكويت مختبر الكويت لتقييم السياسات (KPAL) في إطار المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. ويمكن للرؤى السلوكية أيضاً أن تحقق قيمة هائلة للقطاع الثالث الذي يجب أن يواجه تحديات مختلفة. ففي السعودية نجحت مؤخراً مؤسسة "النهضة"، مؤسسة خيرية لدعم المرأة، في تطبيق الدروس السلوكية على أحد برامج المساعدة الخاصة بها، وحصلت على نتائج مذهلة.

د. ماذا نحتاج لتعزيز فوائد هذا الاقتصاد

إن تطبيق مفهوم الاقتصاد السلوكي ونشره والاستفادة منه بالطريقة الأمثل يتطلب تعاون الجميع، كما يعتمد بشكل رئيسي على توفر البيانات الدقيقة والمحدثة والشاملة وذات جودة عالية تساعدنا والجهات البحثية الأخرى على ابتكار حلول للتحديات التي تواجه المجتمع.

ولتعزيز الجانب البحثي وإيجاد كوادر مؤهلة في هذا المجال، يتوّجب وجود شبكة تواصل فاعلة مع الجهات الأكاديمية، وأن تقوم الجامعات بفتح برامج تعليمية تعطي الجرعة الأساسية لمفهوم الاقتصاد السلوكي وامكانيات تطبيقه.

مصر تقر البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية وتستهدف نموا 6-7 في المئة بحلول 2024

أطلق رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يجسّد المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي أطلقه الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي عام 2016.

وأكّد مدبولي أنّ "مصر تستهدف نموا اقتصاديا بين 6-7 في المئة خلال السنوات الثلاث المقبلة. كما تستهدف خفض العجز الكلي للموازنة إلى 5.5 في المئة، بحلول 2023-2024"، مشيرا إلى أنّ "مصر حققت بالفعل فائضا أوليا عند 2 في المئة، لكنه تراجع بسبب جائحة كوفيد- 19، ولكننا نطمح في العودة إلى تلك المستويات".

وأوضح رئيس الوزراء المصري، أنّ "الحكومة تستهدف نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 6.7 في المئة على مدار 3 سنوات"، مؤكدا أنّ "الحكومة مستمرة في دعم السلع التموينية خلال السنوات الثلاث المقبلة".

هالة السعيد

وخلال كلمتها قالت وزيرة التخطيط الدكتورة هالة السعيد، إنّ "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية يمثل المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي 2016، ويستهدف البرنامج للمرة الأولى القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، حيث تساهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية؛ مما يدعم قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المتوازن والمستدام".

وأشارت السعيد إلى أنّ "المحور الأساسي لبرنامج الإصلاح يرتكز على زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات"، لافتة إلى أنّ "نسب مساهمة القطاعات الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي عام 19/2020 بلغت 26 في المئة، ومن المستهدف أن تصل هذه النسبة إلى ما بين30-35 في المئة خلال الفترة 2023-2024. وأوضحت أنّ "معايير اختيار القطاعات الواعدة تتمثل في القدرة على النمو السريع، والوزن النسبي للقطاع، والقدرة التوظيفية، والتشابكات القطاعية، والتنافسية الدولية وتوليد القيمة المضافة".

إصلاحات هيكلية

وتتمثّل المحاور الداعمة للإصلاحات الهيكلية؛ في رفع كفاءة سوق العمل وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول الرقمي والحوكمة، بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل، وتنمية رأس المال البشري.

واستعرضت الدكتورة هالة السعيد منهجية برنامج الإصلاحات الهيكلية، مشيرة إلى أنه تم وضع خطة العمل التنفيذية (نوفمبر 2019– مارس 2021) باتباع النهج التشاركي عن طريق إشراك القطاع الخاص والخبراء ومجتمع الأعمال والوزارات المعنية، حيث تم عقد 10 جلسات حوارية مع المعنيين والخبراء، ونحو 50 لقاء مفصل مع خبراء الصناعة والمتخصصين والأكاديميين، مع تلقي مقترحات حول أولويات واحتياجات مجتمع الأعمال من اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية ومجالس الأعمال المختلفة، والاستعانة بالخبرات والاستشارات الفنية الدولية، فضلًا عن إجراء دراسات بواسطة وحدة السياسات الاقتصادية الكلية بالوزارة لتحليل وضع الاقتصاد الكلي وتحديد قطاعات ومجالات الإصلاح وأسبقية الاجراءات القطاعية، وعقد مجموعة اجتماعات السيد رئيس مجلس الوزراء، ومع الوزارات والهيئات المعنية ببرنامج الإصلاحات الهيكلية.

وقالت السعيد إن معايير تحديد أسبقية الإجراءات داخل القطاعات ذات الأولوية تتم وفقًا لمعياري سهولة التنفيذ من حيث درجة توافر القدرات والجهود المطلوبة لتنفيذ الإصلاح المقترح، ودرجة تعقيد ونسبة المخاطرة في تنفيذه، بالإضافة إلى التكلفة المالية وغير المالية لتنفيذ هذا الإصلاح، والمعيار الآخر هو مستوى التأثير من حيث درجة معالجة الإصلاح المقترح للاختلالات القائمة، وتأثير هذا الإصلاح على كل محور من المحاور الرئيسية للإصلاح، واحتمالية مساهمة هذا الإصلاح في رفع الكفاءة الإنتاجية في كل محور.

محاور الإصلاح

ويستهدف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية 6 محاور إصلاح، و 32 سياسة وهدف، و88 إصلاحا هيكليا إجرائيا وتشريعيا ذو أولوية من إجمالي 310، مع توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى كل المحافظات الـ27.

قطاع الصناعة

وتتمثّل أهداف وسياسات قطاع الصناعة في رفع معدلات الاستثمار بشكل مستدام، وتعميق وتوطين الصناعة ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات، والاندماج الأعلى في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعات التحويلية والنهوض بالصادرات الصناعية.

في حين تتمثّل الأهداف الاستراتيجية للقطاع في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي لتصل إلى 15 في المئة بحلول 2024، وزيادة نسبة العاملين في القطاع إلى 20–18 في المئة مع توفير بين 460–400 ألف فرصة عمل جديدة سنويًا حتى 2024، وزيادة معدلات التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى 61.5 في المئة بحلول 2024.

كذلك تتضمن الأهداف الاستراتيجية للقطاع؛ تحقيق الاندماج الأعلى في سلاسل القيمة وزيادة نصيب الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجي المرتفع من إجمالي الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 20 في المئة سنويًا، وزيادة نصيب الصادرات الصناعية ذات المكون التكنولوجي المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية بمعدل لا يقل عن 10 في المئة سنويًا، مع زيادة تنافسية صادرات القطاع الصناعي من خلال زيادة صادرات السلع الصناعية كمكون من إجمالي الصادرات بمعدل سنوي لا يقل عن 15 في المئة.

قطاع الزراعة

وتشمل أهداف قطاع الزراعة؛ زيادة إنتاجية القطاع وتحسين تنافسيته، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، مع زيادة الصادرات الزراعية، وخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخول صغار المزارعين، بالإضافة إلى إنفاذ اتفاقات الزراعة التعاقدية، وإنشاء مجمعات المراكز اللوجستية، وتعظيم القيمة النقدية للمتر المكعب، وإعادة هيكلة التعاونيات، والتوسع في دعم وإنشاء وتفعيل دور الجمعيات الزراعية، فضلًا عن تحديث قانون الزراعة الصادر عام 1966.

وتبرز الأهداف الاستراتيجية لقطاع الزراعة في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 12 في المئة في 2024 وزيادة الإنتاجية الزراعية بنحو 30 في المئة، وخلق فرص

عمل جديدة وزيادة دخل صغار المزارعين من 530–430 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024، بالإضافة إلى زيادة صادرات المحاصيل والصناعات الزراعية ومضاعفة حصة القطاع الزراعي في الصادرات لتصل إلى 25 في المئة في 2024، مع ضمان تحقيق واستدامة الأمن الغذائي والمائي وتحسن ترتيب مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي من المرتبة 60 إلى 50 من بين 113 دولة.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 5 في المئة في 2024 مع الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة للقطاع في حدود 16 في المئة، ورفع إنتاجية القطاع وقدرته على خلق فرص عمل وزيادة أعداد المتدربين في البرامج التي تقدمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وجهاتها التابعة في مجالات التكنولوجيا المختلفة بمعدل نمو 25–20 في المئة سنويًا وتوفير 140–120 ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024.

وتشمل الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاتصالات تطوير البنية التحتية وزيادة عدد الشركات الناشئة التابعة له من 10 في المئة إلى 15 في المئة، وتحسين ترتيب مصر طبقاً لمؤشر التعقيد التكنولوجيOxford Insights عشرة مراكز من المرتبة 55 إلى 45، بالإضافة إلى زيادة حصة صادرات المنتجات الإلكترونية والأجهزة التكنولوجية الحديثة ومضاعفة صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الصادرات الخدمية والسلعية) لتصل إلى 8 مليار دولار عام 2024.

نظام التعليم

وتتضمّن المحاور الداعمة للبرنامج تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، ووضع إطار مؤسسي لتفعيل دور القطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب، وتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، مع دعم تمكين المرأة والشباب وذوي المهارات الخاصة، كما تشمل سياسات المحور الثاني خلق بيئة داعمة للمنافسة، وتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود، ورفع كفاءة النقل وتوفير النقل المتعدد الوسائط، مع دعم التحول للاقتصاد الأخضر.

التحوّل الرقمي

وتسعى مصر من خلال البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي، واستمرار الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتعزيز قدرتها، مع حوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة. إلى جانب تسريع وتيرة الشمول المالي، زيادة فرص التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص، وتنشيط سوق المال وإعداد استراتيجية وطنية موحدة للشمول المالي. كما يشمل برنامج الإصلاحات الهيكلية رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، إلى جانب تفعيل استراتيجية تنمية الأسرة المصرية، وكذلك رفع كفاءة النظم التعليمية واستكمال جهود زيادة تغطية مظلة الحماية الاجتماعية.

منظمة التجارة العالمية تبحث واقع التجارة الرقمية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي

شارك اتحاد الغرف العربية في المائدة المستديرة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية حول التجارة الرقمية في العالم العربي، وجمعت بين وجهات نظر مختلفة إقليمية ودولية ووطنية وتنظيمية لاستعراض التطورات في هذا المجال على المستوى الميداني، بالإضافة إلى آخر التطورات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية.

أدار المناقشات كبير المستشارين في شركةKing & Spalding حميد ممدوح، وضمت متحدثين من المنطقة العربية ومن المجتمع التجاري في جنيف. وشملت موضوعات المناقشة ما يلي:

- تأثير جائحة كوفيد19- على اقتصاد المنطقة وعلى نمو التجارة الرقمية في النشاط الاقتصادي التقليدي.
- أهمية التجارة الرقمية في التنويع الاقتصادي في المنطقة.
- الحلول الرقمية للشمول المالي من منظور القطاع الخاص.

وفي ما يلي أبرز ما تناولته المحاضرات والمناقشات:

- ما فتئت عملية التحول الرقمي تتغير وتعيد تشكيل وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم. لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع هذه الظاهرة بطرق وإلى حد لم يتم تخيله قبل عام فقط.
- اكتسبت التجارة الرقمية، كجزء من هذه العملية، أهمية متزايدة مع توسيع الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك في البلدان العربية.
- ومع ذلك، فقد أدت أيضا إلى ظهور تحديات كبيرة. على وجه الخصوص، الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع، بما يستدعي إصلاحات في السياسات الاقتصادية والتنظيمية، فضلا عن الدور الحاسم للتعاون التجاري الدولي.
- التجارة الرقمية موجودة لتبقى وستؤدي بشكل كبير إلى تخفيض تكلفة العمالة والتخزين والإيجار كما ستزيد من الكفاءة الاقتصادية.
- تشير التقديرات إلى نمو متوقع في التجارة الإلكترونية في العالم العربي بنسبة 23% سنويا بين عامي 2018 و2022. وتبعا لذلك ستزيد كثيرا حصة تجارة التجزئة الإلكترونية في الكثير من الدول العربية.
- إن جني ثمار التحول الرقمي يتطلب:
  - الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.
  - تعزيز رأس المال البشري.
  - زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية
  - التركيز على الانخراط في نشاطات التجارة الإلكترونية كمنتجين صافيين وليس كمستهلكين صافيين.
  - وضع وتنفيذ التشريعات المناسبة.
  - تقوية البنى التحتية التكنولوجية.
- هناك مبادرات لصندوق النقد العربي من المهم الاستفادة منها، وتتضمن كل من مبادرة الاقتصاد الرقمي، وبرنامج تمويل التجارة، ومنصة الدفع الإلكتروني عبر العالم العربي "BUNA"، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، إلى جانب مجموعة العمل الإقليمية لـ "Fintech".

ورشة عمل افتراضية "نحو دعم وتعزيز الأمن الغذائي العربي"

شارك اتحاد الغرف العربية في ورشة العمل الافتراضية التي عقدت بتاريخ 18 مارس 2021 بتنظيم من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك تحت عنوان "نحو دعم وتعزيز الأمن الغذائي العربي. وهدفت ورشة العمل إلى الإضاءة على أهمية ودور الثروة السمكية باعتبارها أحد أعمدة الأمن الغذائي العربي.

تحدث في ورشة العمل كل من رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية الدكتور هيثم الجفان، والأمين العام للاتحاد العربي لمنتجي الأسماك الدكتور محمود راضي حسن، ورئيس الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في مصر الدكتور صلاح مصيلحي، ووكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية في اليمن غازي أحمد صالح لحمر، وممثل عن وزارة الصيد البحري والمنتجات السمكية في الجزائر إبراهيم رودان، وممثل عن معهد التخطيط القومي في مصر الدكتور أحمد برانيه، والخبير في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدكتور شريف طويلب، ونائب رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري نور الدين بن عياد،.

وأبرزت المحاضرات والمناقشات التي جرت أوضاع هذا القطاع الحيوي والتحديات الهيكلية والإدارية والتسويقية والفنية التي تواجهه، بالتزامن مع جائحة كورونا. وفي ما يلي أبرز الأمور التي يمكن استخلاصها:

- استمرار نمو الطلب العالمي والعربي على المنتجات السمكية، وتوقعات بنمو الطلب العالمي على الغذاء بنسبة 60% في 2030، فيما يفقد من الغذاء على المستوى العالمي نسبة 14%، علما أن نحو 80% من دول العالم لن تتمكن من توفير الأمن الغذائي لسكانها بحلول 2050.
- تقدر الفجوة الغذائية العربية بنحو 34.5 مليار دولار، فيما الموارد السمكية هي الوحيدة التي تسجل فائضا سلعيا في العالم العربي، بحيث تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك 106%.
- جميع الدول العربية تطل على المحيطات أو البحار ومنها من يمتلك مسطحات مائية داخلية، حيث تقدر مساحتها من المياه العذبة 3 مليون هكتار، ومن الأنهار 16.6 ألف كلم ومعظمها في مصر والسودان والعراق.

- عموما هناك استغلال مفرط استنزاف للمخزونات السمكية في البحار، كما الحال في البحر الأبيض المتوسط، كما تحتاج إلى استثمارات لتطوير القدرات كما في الشواطئ العربية على المحيط الأطلسي.
- بلغ إجمالي الإنتاج 5.6 مليون طن عام 2018، منها 70% من البحار. وتعتبر مصر والمغرب وموريتانيا في طليعة الدول المنتجة تليها سلطنة عمان.
- الفاقد قد يصل إلى 27% لأن الأسماك قابلة للتلف أسرع من غيرها ولذلك من المهم استخدام التقنيات الحديثة لتقليل الفاقد. وقد ازدادت نسبة الفاقد في إطار أزمة كورونا بسبب القيود على التنقل وتقطيع أواصر التجارة وسلاسل الإمدادات.
- استهلاك الأسماك عربيا مقاسا بمتوسط حصة الفرد يبلغ 12.7 كلغ/ سنة، مقابل 20.4/كلغ عالميا، والأكثر استهلاكا مصر المغرب وعمان واليمن بمتوسط 27.3 كلغ للفرد.
- حجم التجارة العربية الخارجية بالأسماك 5.2 مليار دولار، والتجارة البينية السمكية لا تزيد عن 12% بأحسن الأحوال.
- يعاني القطاع من معوقات علمية وبحثية وتشريعية وإدارية وتسويقية، كما من الافتقار للكوادر المتخصصة.
- على المستوى العالمي القطاع الاستزراعي ينمو بوتيرة سريعة، لكن نموه في العالم العربي متواضعا، وغالبيته في مصر.
- التطور يتطلب وضع خطة متكاملة للاستزراع السمكي البحري على أسس تقنية حديثة ومستدامة وإصدار التشريعات المناسبة لذلك.
- أحدثت تداعيات جائحة كورونا تغييرا جوهريا في التجارة العالمية نحو القيمة المضافة والتكنولوجيا، وستدفع إلى إعادة النظر بسلاسل الإمداد الطويلة، مع زيادة الاعتماد على الذات ودول الجوار وبين التكتلات والكيانات للحصول على السلع، وخصوصا الغذائية والسمكية منها.
- أهمية تفعيل العمل العربي المشترك في مجال تطوير الثروة السمكية من خلال:

  - دعم المشروعات المحورية في المنطقة، مثل مشروع وبرنامج دعم وتوجيه الاستثمار نحو الاقتصاد الأزرق لمنظمة فاو، ومشروع تنشيط التجارة العربية في الأسماك من خلال منصة إلكترونية عربية للتجارة من خلال الشركة العربية للأسماك ومقرها تونس.
  - زيادة الاستثمارات العربية البينية في مختلف مجالات الثروة السمكية.
  - أهمية قيام الدول بوضع سياسات جديدة تنسجم مع متطلبات المرحلة.
  - أهمية الاستدامة والتنمية، وتطوير الموارد المائية، والاستزراع التكاملي، والالتزام بضوابط الصيد البحري.
  - تعزيز دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنمية الثروة السمكية.

- المستقبل يعتمد على التحول الرقمي والاهتمام بالتقنيات الحديثة الرقمية والابتكار بها.

العرب والصين نحو مزيد من التعاون الاقتصادي
توسيع آفاق الاستفادة المتبادلة في مجال الاقتصاد الرقمي

اعتبر رئيس اتحاد الغرف العربية، محمد ثاني مرشد الرميثي، أنّ "مؤتمر رجال الاعمال العربي الصيني بدورته التاسعة وفي ظل الظروف الراهنة، يشكل فرصة عظيمة للتقدم وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية العربية الصينية، واطاراً للحوار والتعاون على أساس من المنفعة المتبادلة والشراكة المتكافئة لتعميق وتوسيع التعاون على مختلف المستويات وفي كافة المجالات".

كلام الرميثي جاء خلال كلمة ألقاها في افتتاح أعمال الدورة (9) لمؤتمر رجال الاعمال العرب والصينيين والندوة (7) للاستثمارات وذلك حضوريا وعبر الاتصال المرئي، تحت شعار: "العمل سوياً لتعزيز مستقبل التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي".

جرى تنظيم هذه الدورة التي عقدت تحت شعار "العمل سويا لتعزيز مستقبل التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي"، بتنظيم مشترك بين اتحاد الغرف العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – إدارة العلاقات الاقتصادية) والمجلس الصيني لتطوير التجارة الدولية CCPIT . كما وحظيت هذه الدورة بمشاركة بارزة من جانب الوزراء والسفراء وكبار المسؤولين من الدول العربية والصين والمنظمات العربية المتخصصة وكذلك مؤسسات تنمية التجارة والاستثمار والمؤسسات البحثية والصناعية والتجارية في الصين والدول الأعضاء وعدد كبير من رجال الاعمال العرب والصينيين، حيث بلغ عدد المشاركين في المؤتمر حضورياً وعبر الاتصال المرئي نحو750 مشارك.

وأكّد الرميثي أنّ "الصين أصبحت مقصداً للاستثمارات الاجنبية المباشرة بما فيها العربية والاماراتية بصورة خاصة، بفضل التطور الكبير في البنى والسياسات الاقتصادية والتجارية التي نجحت في تهيئة مناخ استثماري ذي جاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب، اعتمادا على ظروفها المتميزة"، معتبرا أنّ "التعداد السكاني في

الصين يمثل قوة شرائية هائلة وطلباً فعالاً يشكل جزءاً كبيراً من حجم الطلب العالمي، إضافة إلى أنه يعتبر قوة انتاجية تدعم القدرة التنافسية للمنتجات الصينية في الاسواق الخارجية لاسيما العربية".

ورأى أنّ "دولة الامارات العربية المتحدة ومعظم الدول العربية شهدت في العقد الاخير تطورات اقتصادية كبيرة، تميزت بانفتاحها على الاسواق العالمية وتبنيها للسياسات المشجعة للاستثمار، واتجاها نحو أسواق غير تقليدية في علاقاتها التجارية والاقتصادية، وامتلاكها للبنى التحتية المتقدمة، وتزايد أعداد المناطق الحرة والمناطق الصناعية المتطورة. ومن هذا المنطلق فإنّ دولنا العربية بما تملكه من فرص استثمارية واعدة، تشكل اساساً متيناً لإقامة تعاون عربي صيني في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون العلمي والتقني لاسيما الصحي في ظل جائحة كوفيد 19، والتعاون في مشاريع الطاقة والصناعة والزراعة والبنى التحتية والاعمال".

يشار إلى أنّه تخلل الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من نائب رئيس الهيئة الاستشارية السياسية الشعبية الصينية GU SHENGZU، ورئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية GAO YAN، والأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية سعادة السفير الدكتور كمال حسن علي، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) LI YONG، وسفير الجمهورية الجزائرية وعميد السلك الدبلوماسي العربي في الصين أحسن بو خالفة، ورئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع.

جلسات عمل

نوّه أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في الكلمة التي ألقاها في ختام أعمال الدورة (9) لمؤتمر رجال الاعمال العرب والصينيين والندوة (7) للاستثمارات، بالنقاشات البنّاءة والهامة التي حظيت بها جلسات العمل، والتي تهدف إلى تعزيز مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية.

وحظي الملتقى بمشاركة كبار المسؤولين من الدول العربية والصين، في مقدّمهم نائب رئيس الهيئة الاستشارية السياسية الشعبية الصينية GU SHENGZU، ورئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية GAO YAN، والأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية الدكتور كمال حسن علي، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) LI YONG، وسفير الجمهورية الجزائرية وعميد السلك الدبلوماسي العربي في الصين أحسن بو خالفة، ورئيس اتحاد رجال الأعمال العرب حمدي الطباع، وغيرها من الشخصيات الرسمية والاقتصادية ورجال الأعمال من الجانبين.

واعتبر حنفي أنّ "العلاقات العربية الصينية التي كانت متميّزة في

الماضي، إلا أنّه لا يجب أن تبقى تلك العلاقة محصورة بإطار الماضي، ومن هنا فإنّ مستقبل العلاقة يجب أن يكون مختلفا خصوصا في ضوء الظروف والمتغيّرات التي يشهدها العالم في ظل جائحة كورونا"، موضحا أنّ "نمط العلاقة الذي كان سائدا في الماضي وكان منحصرا بالتبادل التجاري التقليدي، اختلف اليوم ولم يعد مناسبا للمرحلة الراهنة".

وقال: "تشهد العديد من البلدان العربية تطورات هائلة، وعلى هذا الأساس يجب بناء شراكة استراتيجية بين الجانبين العربي والصيني، ولأجل ذلك لا بدّ أن يأخذ الاستثمار الصيني في العالم العربي شكلا مختلفا، خصوصا وأنّ المنطقة العربية تعتبر محورية وبوابة رئيسية نحو آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، وذلك في إطار مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس الصيني والتي تعدّ مبادرة طموحة واستراتيجية".

وإذ نوّه حنفي إلى "أهميّة تشبيك الأسواق بشكل رقمي"، داعيا إلى "ضرورة تعزيز التعاون في مجال التعليم عبر الاستثمار في العقول والأدمغة، إلى جانب خلق منصّات تفاعلية تساعد في تنمية العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية".

ولفت إلى أنّ "القطاع الخاص العربي لديه رغبة قوية بالتعاون مع القطاع الخاص الصيني والشركات الصينية العملاقة، وهذا يتطلّب تخفيف القيود والإجراءات التي تفرضها الصين على المستثمرين الأجانب"، معتبرا أنّ "استمرار النمط السائد اليوم في شكل علاقات التعاون، سوف لن يؤدي إلى أي نتائج مثمرة في المستقبل".

وأكّد أنّ "الجانبين العربي والصيني بما يمتلكانه من موارد هامة، عليهما تسخير استثماراتهم في الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي"، موضحا أنّ "المنطقة العربية مؤهلة لاستقطاب استثمارات ضخمة في هذه المجالات الحيوية".

واعتبر أنّ "العالم اليوم يحتاج إلى تحصين أمنه الغذائي، وذلك يتطلّب تعزيز سلاسل الإمداد، ومن هذا المنطلق فإنّ البلدان العربية التي لديها موانئ استراتيجية، تستطيع أن تلعب دورا محوريا على صعيد سلاسل الامداد العالمية، من خلال عملية التشبيك بين مصادر الإنتاج والأسواق وذلك بشكل رقمي، الأمر الذي يخدم المصالح الحيوية المشتركة".

وكانت المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية، وعميدة كلية النقل الدولي واللوجستيات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الدكتورة سارة الجزّار، شاركت في جلسة العمل الأولى بعنوان: "تعزيز الاندماج الاقتصادي ورفع مستوى التعاون"، وقدّمت مداخلة عرضت فيها رؤيتها لتعزيز واقع العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية، عبر تعزيز آفاق التعاون في مجال الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة، والتوجه نحو الاستثمار في مجال البنية التحتية الرقمية، إلى جانب وضع خطط استراتيجية وبرامج عمل تؤطر التعاون المشترك، مع التوجه نحو تنويع السلع والخدمات المتبادلة لضمان نمو حجم التبادل التجاري البيني، وكذلك إيجاد الحلول العملية الكفيلة بالتخفيف من حدة التحديات والمعيقات التي تواجه مجتمع الأعمال من كلا الجانبين.

النتائج والتوصيات

عُقد المؤتمر بهدف دفع التعاون العملي في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في إطار المبادرة الصينية الخاصة "بالحزام والطريق"، تبادل الجانبين وجهات النظر حول العديد من الموضوعات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك وبالأخص حول موضوعي "تعزيز الاندماج الاقتصادي ورفع مستوى التعاون"، و"تحقيق التنمية في الاقتصاد الرقمي"، بالإضافة إلى مناقشة سبل تعزيز الاستثمارات الصينية العربية بقصد الترويج للاستثمار بين الجانبين.

وقد أكد الجانبان الصيني والعربي على النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الدورات السابقة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، وتوصلا إلى التوافقات التالية:

أولاً: ثمن الجانبين نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة السادسة لندوة الاستثمارات لمنتدى التعاون الصيني العربي التي انعقدت في تونس في إبريل عام 2019، وأعربا عن الارتياح إزاء النتائج الإيجابية التي تحققت فيها، خاصة في ظل تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد وركود الاقتصاد العالمي.

ثانياً: قام الجانبان الصيني والعربي بمناقشة سبل تعزيز آليات

التعاون الاقتصادي والتجاري ومواصلة تعميق التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والمالية وغيرها، وأعرب الجانبان عن التقدير للجهود المبذولة نحو تعزيز التعاون الاقتصاد والتجاري بينهم.

ثالثاً: يرى الجانبان أن مواجهة جائحة فيروس كورونا تمثل الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وتعد شرطاً مسبقاً أساسياً لاستقرار وإنعاش الاقتصاد. وفي هذا السياق استجابت الجهات الصناعية والتجارية الصينية والعربية بشكل إيجابي لما دعت إليه الحكومات، وقامت بتعميق التضامن والتعاون والسعي إلى الدعم السياسي وتعزيز تبادل المعلومات واستئناف حركة تبادل الأفراد بشكل ملائم ومنتظم وتم تسريع وتيرة استئناف العمل والإنتاج، بالإضافة إلى ضمان استقرار الأسواق المالية وسلاسل الصناعة والإمداد.

رابعاً: يرى الجانبان أنه يتعين على الجهات الصناعية والتجارية في الجانبين مواصلة المشاركة في المبادرة الصينية الخاصة "بالحزام والطريق" على نحو معمق، والبحث عن فرص جديدة للتعاون في مجالات متنوعة مثل: الطاقة والبنية التحتية واللوجستية والخدمات والمالية والصناعة والتعدين وتسهيل التجارة والاستثمار والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المجالات المهمة، وكذلك مجالات التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة مثل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية والطاقة المتجددة والتوظيف الكامل لميزة التكامل للجهات الصناعية والتجارية في الجانبين، والمشاركة الفعالة في التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة الإنتاجية.

خامساً: أكد الجانبان على ضرورة الدعم الثابت لتعددية الأطراف، وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وفقاً للمنظومة التجارية المتعددة الأطراف بمنظمة التجارة العالمية، ورفض الحماية التجارية بشكل مشترك. وعليه يتعين على الجهات الصناعية والتجارية الصينية العربية تعزيز التضامن والتعاون لتجاوز الصعوبات العابرة وتحقيق التقدم إلى الأمام يداً بيد، وتعزيز التنسيق وتوحيد الجهود بما يدعم الاندماج الاقتصادي على نحو معمق مما يعزز انتعاش الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة.

سادساً: اتفق الجانبان على أهمية مواصلة توسيع آفاق التعاون والاستفادة المتبادلة في مجال الاقتصاد الرقمي وتشجيع الشركات العاملة والمؤسسات المتخصصة في الجانبين على تعزيز التواصل والتعاون في مجالات الجيل الخامس (5G) للاتصالات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وشبكة الانترنت الصناعية والتجارة الإلكترونية والمدن الذكية وغيرها، ومواصلة استكشاف أنماط جديدة للتعاون، بالإضافة إلى تشجيع شركات الجانبين ومؤسسات البحث والتطوير على إقامة آلية دورية للتواصل، بم يدفع تحول الاقتصاد وتنويعه إلى الأمام.

سابعاً: أكد الجانبان على أهمية خلق مزيد من الفرص للاستثمارات المتبادلة، وعلى أهمية تبادل المعلومات حول مشاريع الاستثمار وأطرها القانونية. كما يجب على الجانبين تبادل المعلومات بشكل دوري حول السياسات الاستثمارية وفرص الاستثمار والمجالات والمشاريع ذات الأولوية بما يجعل الشركات تعرف أكثر عن الأسواق في الجانب الآخر، والعمل على تعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين الصيني والعربي من خلال الترويج للمشاريع والدعم المالي وتبادل الخبرات في الإدارة وتنظيم الدورات التدريبية للتدريب التقني والإداري.

ثامناً: اتفق الجانبان على عقد الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الثامنة لندوة الاستثمارات لمنتدى التعاون الصيني العربي في إحدى الدول العربية في عام 2023.

التكنولوجيا الحديثة ودورها في تطوير الموارد البشرية!

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب وصحافي تونسي

كرّست المتغيرات العالمية واقع العالم الـ "معولم" كقرية صغيرة، حيث أضحت التكنولوجيا الحديثة متواجدة في أبسط جزئيات حياتنا اليومية. فالتقنيات الرقمية أصبحت تتطور بشكل سريع وعبر أجيال إلكترونية مختلفة ومتنوعة لا حدود ولا حصر لها وأبرز دليل علي ذلك تزايد تلك الاستخدامات عبر تطبيقات الهواتف الذكية وأيضا منصات التعليم عن بعد مثل تطبيقات "زووم" و "موديل" وغيرها من البرامج.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اليوم بأي حال من الأحوال فصل تلك الأدوات الرقمية عن أعمالنا واتصالاتنا اليومية منها السمعية والبصرية نظرا لتسهيل المعاملات والمبادلات والسرعة الفائقة والجودة العالية لإيصال المعلومات. وتعتبر تلك التكنولوجيات الحديثة نعمة بحيث تمّ توظيفها مباشرة في إطار الاستخدامات الصحيحة وذلك كعنصر إيجابي فعال وداعم جدي من أجل تطوير المواهب الذاتية أو تكوين الموارد البشرية ووضعهم على الطريق الصحيح.

وهنا تكمن الأهميّة حيث أصبح نشاط المجتمع المدني بأغلب الدول المتقدمة جزءا لا يتجزأ من صنع القرار السياسي والاقتصادي وصوتا مسموعا محليا ودوليا وذلك عبر طرح الأفكار والمقترحات البنّاءة التي يمكن وضعها على طاولة المناقشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالدبلوماسية في مفهومها اللفظي تعني الدبلوم أو الرسالة لصاحب القيادة والريادة بحيث تستلزم منه الأناقة واللباقة والإقناع بالأفعال لا بالأقوال فقط. وعلى هذا الصعيد فإنّ التكوين والتدريب الدبلوماسي لم يعد حكرا فقط على الدولة بل أصبحت اليوم المنظمات غير الحكومية توفر التدريب والتكوين اللازم وأضحت بدورها تحظى برعاية وحماية من المنظمات الإقليمية والعالمية. ففي ظل ظروف جائحة فيروس كورونا لجأت تلك المنظمات غير الحكومية نحو الفضاءات الرقمية من أجل تقديم الدعم الوافي والكافي لمتطوعي المجتمع المدني. إذ يتركز التكوين والتدريب الدبلوماسي داخل تلك المنظمات على تكوين أجيال قادرة علي تحمل المسؤولية الكاملة ليس داخل مجتمعها فحسب، بل تتجاوزها لتشمل التعامل المباشر مع الفضاء الخارجي والمساهمة الإيجابية في دعم قطاع التجارة والاستثمار.

التنمية البشرية

تعتبر التنمية البشرية الحجر الأساس في بناء مكونات المجتمع المدني بحيث تعتمد على آليات لتطوير الذات وتحديد المكتسبات الشخصية وتسخيرها في الاتجاه الصحيح. فتأطير الموارد البشرية ينطلق عبر تحديد المواهب والقدرات لكل شخص وفقا لرغباته واهتماماته في مجال معين يتماشى مع التكوين والتدريب عن بعد المخصص له. وهنا تعتبر المرحلة الأولي هامة جدا وهي تتمثل في توزيع الاختصاصات لمن يرغب في التكوين الدبلوماسي المستمر وذلك في شتى المجالات سواء منها الاقتصادية أو القانونية أو الأدبية وحتى السياسية والثقافية وغيرها. أما المرحلة الثانية فتكمن في تحديد القدرات والانطلاق في التكوين والتدريب عبر مراحل ومحاور. أخيرا تتمثل المرحلة الثالثة في المتابعة والاختبار الختامي بعد تلقي المتدربين لتكوين وتدريب عن بعد خلال مدة معينة بتلك المنظمات غير الحكومية. فالتنمية البشرية تعتبر مهمة خاصة في المجال الدبلوماسي غير الحكومي لأنها هي التي تصنع قادة المستقبل وتكونهم أكاديميا وعلميا حتى تنضج داخل مجتمعها وتتعلم حسن التعامل وربط قنوات اتصال محلية ودولية مع المبادرة في طرح الأفكار والمقترحات التي تفيد الصالح العام وتساهم إيجابيا في دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة

لا يقتصر التكوين الدبلوماسي عن بعد فقط على التنمية البشرية، بل يتجاوزها ليشمل التنمية المستدامة والحفاظ على بيئة سليمة

وخالية من السموم وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات دولية تحت رعاية منظمات أصدقاء البيئة. فالتنمية المستدامة تعني مفهوم التوازن بين البيئة ورأس المال وأيضا اعتماد التكنولوجيات النظيفة كبديل رئيسي والتي تعتبر في حد ذاتها المستقبل الواعد والصاعد حيث تساهم إيجابيا في سد الفجوة الرقمية.

إن التنمية المستدامة تعتبر العمود الفقري للاقتصادات الوطنية بحيث يمثل الرهان على الاقتصاد الأخضر والرقمي نواة دعم حقيقي وتحفيز جدي للاستثمار وتقوية القطاع الخاص. كذلك تساهم المؤتمرات العالمية عن بعد في تعزيز عمليات مكافحة الفساد الإداري والمالي داخل الإدارات الحكومية أو الخاصة وتقود بالنتيجة إلى إرساء الحوكمة الرشيدة داخل مجتمعات متحضرة تصون الحريات الفردية وتحافظ على المكتسبات الوطنية. إذ تحققت العديد من النتائج الإيجابية في هذا المضمار بحيث أضحت منظمات المجتمع المدني غير الحكومية بمثابة الجدار العازل داخل مجتمعاتها وباتت قادرة بدورها على التصدي الحازم للفساد وذلك عبر فضح وكشف عمليات الرشوة وتبييض الأموال أو التهرب الضريبي والمحسوبية للرأي العام.

إرساء السلم الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي

ما شهدته أغلب دول العالم خلال السنوات المنصرمة من ثورات اجتماعية في أغلب الدول العربية إضافة إلى احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، يعتبر تغييرا جذريا في العلاقات بين الدولة والمواطن خاصة من جانب تزايد السخط والتذمر الاجتماعي على الأوضاع الاجتماعية التعيسة والمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. كذلك فإنّ الاحتقان الشعبي ومسيرات الاحتجاجات الأمريكية بسبب العنصرية بين البيض والسود وتزايد نسب الجريمة، جعلت من المنظمات غير الحكومية ناشطة أكثر فأكثر وذلك بسعيها من أجل إرساء السلم الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي. حيث لم يقف انتشار فيروس كورونا داخل تلك المجتمعات عائقا لذلك النشاط الدبلوماسي القوى لأن التكنولوجيات الحديثة ساهمت إيجابا في سهولة الولوج إلى منصات تجمع الجميع في منابر حوار وتقديم أفكار ومقترحات وتوجيهها إلى حكوماتهم مباشرة للحد من الأزمة الإجتماعية الخانقة. بالإضافة إلى ذلك يعتبر التكوين والتدريب الدبلوماسي عن بعد داعم أساسي لاستمرارية الكفاح الاجتماعي حتى الحصول على الحقوق الكاملة وتحقيق التنمية الشاملة. فتلك المنظمات غير الحكومية توفر اليوم التكوين والتدريب اللازم عن بعد لجميع المتطوعين الراغبين في مساعدة ضحايا الحروب داخل بؤر عدم الاستقرار من خلال توجيههم بتقديم المعونة والملابس وأبسط مستلزمات الحياة التي توفر لهم الدفء والحياة.

إجمالا يعتبر التكوين الدبلوماسي عن بعد ثروة وطنية يساهم في الحد من تحقير العباد وتدمير البلاد بحيث أضحت المنظمات غير الحكومية مؤخرا جزءا لا يتجزأ في تحقيق أهداف الحكومات والمنظمات على غرار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 من أجل بناء الإنسان والأوطان أو الرؤية الاستشرافية الخليجية 2030 من أجل التنويع في الاقتصاد المحلي والمزيد من التحرر والانفتاح الإقليمي والدولي.

غرفة تجارة وصناعة البحرين تتوقع تعافي الاقتصاد اعتبارا من 2021

أصدرت غرفة تجارة وصناعة البحرين تقريرا حديثا بعنوان "نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي في الربع الأول من عام 2021". ويهدف إلى إطلاع القطاع الخاص على آخر مستجدات الشارع التجاري المحلي وحركة القطاعات الاقتصادية المحلية، ويشكل نتاج هذا التقرير خارطة طريق للقطاع الخاص يمكنه من خلالها التعرف على التحديات الحالية التي تواجهه والمستجدات التي طرأت على السوق بهدف مساعدته في صياغة القرارات التي تساهم في التغلب على هذه التحديات.

وتضمن التقرير حسبما جاء في الملخص التنفيذي احصائيات حول العاملين في القطاعات الاقتصادية، والتبادل التجاري، وتأثير الجائحة على مختلف القطاعات، والتوقعات لعام 2021. فقد انخفض عدد العاملين في القطاع الخاص بنسبة 6% في 2020 مقارنة بالعام 2015، و9% مقارنة بعام 2019 بسبب تداعيات الجائحة. كما انخفض عدد العاملين في اغلبية القطاعات الاقتصادية منذ 2015، وسجل أكبر انخفاض في قطاع الزراعة والصيد والحراجة بنسبة 34%. وفي المقابل سجل ارتفاع في عدد العاملين في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 138%.

وانخفض التبادل التجاري الإجمالي (النفطي وغير النفطي) بنسبة 12% من 33.5 مليار دولار أمريكي في 2010 إلى 29.6 مليار دولار أمريكي في 2020. كما انخفض حجم التبادل التجاري غير النفطي عام 2020 مقارنة مع 2019 بنسبة 2.7%. وسجل تراجع في حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال 2020 مقارنة مع 2019، حيث الانخفاض الأبرز بين البحرين والامارات العربية المتحدة بنسبة 21.6%، ومع دولة الكويت بنسبة 17%.

ورغم تداعيات الجائحة أحرزت البحرين المرتبة 39 عالمياً في مؤشر القدرات الإنتاجية، والمرتبة 49 عالميا ً في مؤشر الأمن الغذائي من بين 193 بلدا. وهبط هبوط مؤشر أسعار المستهلك 2.3% في 2020 مقارنةً بالعام 2019 .وسجل انخفاض في عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في 2020 مقارنة بالعام السابق. وقفزت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 118% في قطاع السوبر ماركت. وانخفضت قيمة عمليات ونقاط البيع في قطاع المجوهرات بنسبة 45%. كما انخفض عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية في البحرين بنسبة 83%، من 11.1 مليون زائر في 2019 إلى 1.9 مليون زائر في 2020. وبالتالي، انخفضت إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في 2020 بنسبة 80%

من 1.5 مليون دينار إلى 0.3 مليون دينار. وسجل ارتفاع هائل في نسبة الجرائم الإلكترونية خلال العام الماضي بنسبة بلغت حوالي 494%.

وقد ارتفعت التحويلات المالية بواسطة فوري+ خلال فبراير 2021 بنسبة 424%. كما ارتفع عدد عمليات الدفع الالكتروني 15.5% وقيمة العمليات 2.6% خلال فبراير 2021. ويتوقع التقرير تعافي الاقتصاد في العام الحالي 2021، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 3.3%.

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with **Ghorfa**

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورجية تشارك في معرض الاستثمار والتصدير البلجيكي

وتنظم ندوة افتراضية بعنوان "نافذة على بلجيكا"

شاركت الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية بجناح خاص في المعرض البلجيكي للاستثمار والتصدير الذي نظمه المكتب الفلمنكي للاستثمار والتجارة. وشارك في هذا المعرض المتخصص في تشجيع الصادرات والاستثمار قرابة خمسون مؤسسة، رسمية وشبه رسمية ومن القطاع الخاص، التي تعمل جميعها في مجال التجارة والاستثمار والاقتصاد.

وتمّ تنظيم هذه الدورة بصورة افتراضية، حيث تمكن الزوار من زيارة المعرض والأجنحة المتخصصة بواسطة نظام الفيديو عن بعد. كما تم تنظيم برنامج لقاءات فردية للشركات والزوار. وقد بلغ عدد الزوار أكثر من 2000 زائراً، علاوة على برنامج لقاءات فردية مع الغرفة لأكثر من 15 شركة مهتمة بالتعامل مع البلدان العربية وتعمل في مختلف المجالات الصحية والبيئية والهندسية والرقميات.

نظمت الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية في إطار المعرض البلجيكي للاستثمار والتصدير الذي نظمه المكتب الفلمنكي للاستثمار والتجارة، ندوة افتراضية جاءت بعنوان Doing Business with Arab Countries: Take a Step Further، شارك فيها أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، ونائب الرئيس التنفيذي للمكتب البلجيكي لضمان الصادرات والاستثمار Credendoنبيل شيشكلي، وأمين عام الغرفة العربية البلجيكية اللوكسمبورجية قيصر حجازين، في حين أدار هذه الندوة المديرة في المكتب الفلمنكي للتجارة الخارجية إيفلين ستالنس.

وتناول حنفي في كلمته، موضوع الارتقاء بمسار العلاقات العربية الأوروبية عبر الطاقات الهائلة للتحول الرقمي، مشيرا إلى أنّ التعاون العربي الأوروبي يستند على مصالح مشتركة وتاريخ طويل وجوار جغرافي، معتبرا أنّ العلاقات بين الجانبين هي علاقات متينة مؤسساتية ومجتمعية، مضيفاً بأن الأرقام تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي في طليعة الشركاء التجاريين لبلدان العالم العربي بعد الصين والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة.

ورأى أن الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان اثنين من أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم، وأن النظر إلى العلاقات من

الناحية التقليدية يبقى قاصراً في ظل التحول التاريخي الذي أحدثته الثورة الصناعية الرابعة، فضلاً عن التداعيات غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كورونا.

وأعرب حنفي عن الرغبة المشتركة في الارتقاء بالعلاقة إلى مستويات أعلى مما هي عليه حاليا من خلال وضع معايير مشتركة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة بين القطاعين العام والخاص في شتى المجالات.

شيشكلي

وقدم نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة Credendo نبيل شيشكلي، عرضاً مفصلاً عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة لخدمة الشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارية والحفاظ على حقوقها، بالإضافة إلى الدعم المادي الذي تقدمه لضمان وتشجيع الاستثمار.

كما قدم تحليلاً مفصلاً عن أنواع المخاطر وكيفية تجنبها، علاوة على خدمات التمويل والضمان التي تقدمها سواء لعمليات الاستيراد أو التصدير أو الاستثمارات. وقد بين خلال مداخلته أن هناك عدة أنواع من المخاطر، اقتصادية ومالية وسياسية كما أن هناك مخاطر قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. وأعطى أمثلة لعدد من الخدمات التي قدمتها المؤسسة مؤخراً للشركات البلجيكية لضمان وتمويل نشاطاتها في المغرب ومصر والسعودية.

حجازين

من جانبه قدم الأمين العام للغرفة، قيصر حجازين، عرضاً عن الخدمات التي تقدمها الغرفة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية بين بلجيكا واللوكسمبورج والدول العربية. وأعطى لمحة عن التطور الاقتصادي الذي شهدته الدول العربية منذ 20 عاماً حيث تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي 5 مرات ليبلغ ما يعادل 2،7 ترليون دولار.

ولفت إلى أنّ العديد من الدول العربية تبنت سياسات اقتصادية طموحة لتنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على مصادر محددة مثل النفط والغاز، ومشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي.

كما أشار إلى أن الدول العربية هي الشريك التجاري السابع لبلجيكا، حيث بلغ حجم المبادلات حدود 19 مليار يورو عام 2019. لافتا إلى أنّ المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والجزائر وقطر من أهم الشركاء التجاريين.

ولفت إلى أنه يتوجب على رجال الأعمال دراسة الأسواق العربية جيداً، وأهمية عامل الثقة والعلاقات الشخصية في المعاملات التجارية وضرورة بناء شبكة علاقات بين الطرفين. ومن جهة أخرى، أشار إلى أن الدول العربية تتطلع إلى شراكة حقيقية مع الجانب الأوروبي ونهج أسلوب تشاركي مبني على المنفعة المتبادلة.

العلاقات العربية البلجيكية – نافذة على بلجيكا

في سياق منفصل، نظمت الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية ندوة افتراضية تحت عنوان "نافذة على بلجيكا" بمشاركة الهيئات البلجيكية للتجارة الخارجية واتحاد الصناعات الغذائية البلجيكية واتحاد الغرف التجارية، كما شارك فيها مندوبون عن السفارات العربية المعتمدة لدى بلجيكا، وتجاوز عدد المشاركين 130 شخصاً من 20 بلداً.

افتتح الندوة أمين عام الغرفة قيصر حجازين مرحباً بأصحاب السعادة السفراء العرب وسفراء بلجيكا المعتمدين لدى البلاد العربية وبالمشاركين من الدول العربية ومن بلجيكا واللوكسمبورج والغرف العربية المشتركة. وأكد على أن العلاقات العربية الأوروبية بشكل عام ليست مجرد علاقات أرقام وإحصائيات، بل هي علاقات تاريخية يعززها القرب الجغرافي والمصالح المشتركة، وأنه يجب الاستفادة من أزمة كوفيد 19 وتحويلها إلى فرصة لتعزيز هذه العلاقات من خلال بناء شراكة حقيقية ومشاريع مشتركة تعود بالفائدة والنفع على الطرفين.

ومن ثم عرض المسؤولون عن التجارة الخارجية والاستثمار في الهيئات البلجيكية التي تقدمها هذه الهيئات للمستثمرين ورجال الأعمال العرب، وبرامج نشاطاتها التي تخص البلاد العربية والتي تبين الاهتمام الواضح بتعزيز العلاقات بين الطرفين، حيث أن العالم العربي هو الشريك التجاري السابع لبلجيكا وأن حجم المبادلات التجارية بلغ حوالي 18.5 مليار يورو عام 2019.

وقدمت مديرة الشؤون الدولية في اتحاد الصناعات الغذائية

البلجيكية تين فاندرفيلدن عرضاً عن قطاع الصناعات الغذائية الحيوي وعن أهمية الأمن الغذائي. وتطرقت إلى مجالات التعاون مع العالم العربي، مشيرة إلى أن البلاد العربية هي الشريك التجاري الرابع لبلجيكا في هذا القطاع الذي بلغ حجم أعماله حوالي 55 مليار يورو عام 2019. وأضافت أن اتحاد الصناعات الغذائية يتميز بخبرته في 6 مجالات هي: التنافسية، والغذاء والصحة، والاستدامة، وسلامة الأغذية، والبيئة والطاقة، والاستخدام والكفاءات.

وقدّم مستشارون اقتصاديون من 12 بلداً عربياً، لمحة عن المزايا والفرص الاستثمارية في بلادهم وأهم القطاعات الاقتصادية ومجالات التعاون مع بلجيكا واللوكسمبورج، والآفاق المستقبلية لهذه العلاقات، وأكدوا على التعاون المثمر والمميز مع الغرفة التجارية العربية البلجيكية اللوكسمبورجية.

إلى جانب ذلك استضافت الغرفة في هذه الندوة الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للاستثمار الغذائي المهندس صالح الشنفري الذي قدم مداخلة عن دور الشركة في تطوير المشاريع الاستثمارية في قطاعات الصناعات الغذائية. وأكد على تركيزها على نوعية منتجاتها التي ترقى إلى أعلى مستويات الجودة والمحافظة على سلامة المستهلك، ونوه بأن الشركة تتطلع إلى تعزيز علاقاتها مع البلاد العربية ومع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأخيراً قدمت مديرة تطوير الأعمال في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في عُمان آمنة الشرجي عرضاً مفصلاً عن المناطق الحرة في الدقم وصحار وصلالة والمزيونة، وأشارت بشكل خاص إلى الشراكة والتعاون المثمر بين ميناء أنتويرب البلجيكي وميناء الدقم في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

الغرفة العربية – اليونانية تنظّم "لقاء العمل: اليونان – شمال افريقيا"

نظمت الغرفة العربية – اليونانية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، لقاء عمل بعنوان: "اليونان – شمال افريقيا" بالتواصل عن بُعد. وقد تناول هذا اللقاء واقع العلاقات الاقتصادية بين كل من: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس، واليونان، وحظي بمشاركة رسمية ومؤسسات وممثلي الشركات اليونانية والعربية في هذه الدول.

قدّم الفعالية الأمين العام للغرفة العربية اليونانية رشاد مبجر، في حين ألقى رئيس مجلس إدارة الغرفة العربية – اليونانية خاريس جيرونيكولاس، كلمة ترحيبية بهذه المناسبة.

وألقى ضيف الشرف، وزير السياحة اليوناني خاريس ثيوخاريس، كلمة رحب فيها بالمشاركين وتطرّق إلى آفاق التعاون بين اليونان ودول شمال أفريقيا وإمكانات تفعيل السياحة بين اليونان وهذه الدول.

بدأت الجلسة الأولى الخاصة بالجزائر بكلمة ألقتها القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة الجزائر باليونان أميرة سوسن عواشرية زمورة، ثم تحدثت مديرة الاتصال والتعاون في وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي الدكتورة أسماء مولاي، كما ألقت كلمة خبيرة التعليم والتدريب المهني، في وزارة التعليم والتدريب المهني سميرة عرب. بينما قدّم الجلسة وأدارها الدكتور صالح جلاد، وهو عضو مجلس إدارة في الغرفة العربية اليونانية، ورجل أعمال واقتصادي وناشر لمجلة MEES ومستشار مالي في شركة اتحاد المقاولين العرب CCC.

ثم تلا ذلك جلسة خاصة بمصر، تحدّث في مستهلها سفير مصر في اليونان إسماعيل خيرت، ثم تحدث المدير التنفيذي في شركة EGESOQuality S.A.E. ووكيل وزارة التجارة والصناعة السابق الدكتور هاني بركات. كما تحدث المستشار أول الاقتصادي والتجاري، في سفارة اليونان في مصر بيريكليس ذافانيلوس. وقدم للجلسة وأدارها المستشار التجاري ورئيس المكتب التجاري، في سفارة مصر في اليونان منال عبد التواب.

بعد ذلك عقدت جلسة خاصة بليبيا تحدث فيها كل من رئيس مجموعة الرعيض، ورئيس مجلس الإدارة، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة (ليبيا) محمد الرعيض، والمحلل والباحث في مجموعة المصارف العالمية (WBG) محمد الصافي، تلاه مستشار وزير الاقتصاد والتجارة الليبي الدكتور جمال اللموشي.

مع الإشارة إلى أنّه قدّم الجلسة وأدارها أمين عام الغرفة العربية اليونانية رشاد مبج.

كذلك عقدت جلسة خاصة بالمغرب، استهلها بكلمة ترحيبية القائم بأعمال، سفارة المغرب في اليونان خالد السبتي. ومن ثمّ تحدّث نائب رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات الحسين عليوى. بعد ذلك تحدث الرئيس التنفيذي في مصرف Wafasalaf، ورئيس اللجنة الدولية في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بدر عليوة. ثم كانت كلمة للمستشار الأول في سفارة اليونان في المغرب إيوانيس باباس. ومن ثمّ تحدّث رئيس الجالية اليونانية في المغرب تاكيس كاكايانيس. بينما قدّم للجلسة وأدارها مستشار سفارة المغرب في اليونان عتيقة كاروم.

بعد ذلك بدأت جلسة تونس بكلمة ترحيب من جانب سفير تونس في اليونان الدكتور الأسعد المحيرصي، كما تحدثت فيها مؤسس يونيفرسال كولدج ورئيسة رابطة النساء صاحبات الأعمال للاتحاد الوطني للمرأة التونسية الدكتورة ناجية بن هلال، وتلاها في الحديث رئيس المكتب التجاري، في سفارة اليونان في تونس جورج ساكوفاكيس. وقد قدّم للجلسة وأدارها مستشارة سفارة تونس في اليونان منال شمتوري. واختتمت فعالية هذا اللقاء بجلسة خاصة عن اليونان بدأت بكلمة من جانب رئيس هيئة السياحة الوطنية في اليونان آنجيلا بريكوو، وتلاها كلمة للأمين العام للعلاقات الاقتصادية الدولية، في وزارة الخارجية اليونانية ورئيس هيئة

الاستثمار إيوانيس سميرليس، وبعده تحدثت مديرة الاتصالات والتسويق، في مطار أثينا الدولي إيوانا باباذوبولو. وقد قدّم للجلسة وأدارها الرئيس التنفيذي – شركة نيوكيم المساهمة، وعضو مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية نيكولاوس فلاخاكيس.

وتطرّق المتحدثون العرب واليونانيون في كلماتهم حول العلاقة التاريخية التي تربط دولهم واليونان والآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون. كما تناول المتحدثون في طرحهم اهتمامات بلادهم في القطاعات التي يمكن أن تساهم في تعزيز وتنمية التعاون في مجال السياحة وما يتصل بها من قطاعات وخدمات، وكذلك في قطاع مشاريع البُنية التحتية وقطاعات العمل الأخرى التي من شأنها أن تُسهم في تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين اليونان ودول شمال أفريقيا. كما دعا المتحدثون إلى أهمية فتح خطوط طيران مباشرة بين اليونان والجزائر والمغرب وليبيا، الأمر الذي من شأنه تسهيل حركة رجال الأعمال وتواصلهم وتفعيل السياحة بين هذه الأطراف.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

خالد حنفي: لاغتنام الأسواق المالية العربية الفرص التي توفرها البورصات السلعية

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "جائحة كورونا وما يرتبط بها من استجابات سياسية، أدّت إلى موجة كبيرة من إعادة تخصيص رأس المال بين الأسواق وفئات الأصول"، معتبرا أنّ "عمل أسواق رأس المال بات يتصل بشكل وثيق مع التكنولوجيا أكثر من أي وقت مضى". موضحا أنّ "عام 2021 سيشكّل نقلة نوعية مهمة في أسواق رأس المال، حيث ستتخذ اتجاهات التكنولوجيا أشكالًا متعددة حيث تركز الكيانات المالية على موارد التكنولوجيا للاستفادة من الكفاءات الأساسية، وإنشاء عوامل تفاضل للقيمة، والعمل مع الشركاء أو المتعهدين الخارجيين لأنشطة السلع الأساسية".

كلام حنفي جاء خلال كلمته التي ألقاها في جلسة العمل التي أقيمت ضمن فعاليات الاجتماع السنوي لاتحاد البورصات العربية بعنوان: "تداول السلع الفوري مقابل أسواق المشتقات"، وشارك فيها كل من: رئيس جمعية أسواق الأوراق المالية الافريقية Furaha Karba فورها كربا، العضو المنتدب في البورصة المصرية التجارية(ASEA) كريم مكي Karim Mekky، الرئيس التنفيذي لمجموعة بورصة دبي للذهب والسلع ليه ماليه Les Male، ورئيس قسم الأبحاث في الراجحي كابيتال مازن السديري. وشدد حنفي على أنّ "تجارة السلع تعتبر ضرورية لتكون بمثابة منصة للمتداولين، وتشجيع صغار التجار والمنتجين على الدخول في نظام التجارة الرسمي، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى استقرار الأسعار ومنع الممارسات الاحتكارية والقضاء على العشوائية في التجارة وزيادة فرص تصدير المنتجات، والتي ستوفر درجة من الحماية لصغار المزارعين والمنتجين".

ورأى أنّ "إدارة مخاطر السلع ضرورية للتخفيف من المخاطر التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من تجارة السلع الأساسية".

وقال إنّها حقبة سوق جديدة مع زيادة رقمنة سلاسل قيمة السلع بأكملها، حيث تحتاج الشركات إلى تطوير نموذج تشغيلي جديد تمامًا يكون جاهزًا للاستجابة لهذا الاضطراب، معتبرا أنّ بورصات السلع تعدّ شبه غائبة عن المشهد العربي، باستثناء بورصة دبي للذهب والسلع التي تأسست عام 2005 كأول بورصة للمشتقات السلعية في منطقة الخليج العربي، ولعبت دورًا رائدًا في تطوير السوق الإقليمي للسلع. المشتقات.

وتابع: كما أعلنت مصر مؤخرًا عن خطط لإطلاق بورصة للسلع ستبدأ تداول القمح والأرز والزيوت والسكر في النصف الأول من عام 2021.

ورأى أنّ "عملية التحول الرقمي تتغيّر بشكل سريع وباتت تشكل وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وقد أدت جائحة كورونا إلى تسريع هذه الظاهرة بطرق وإلى حد لم يكن من الممكن تخيله قبل عام واحد فقط، ومن هذا المنطلق تحتاج الأسواق المالية العربية إلى اغتنام الفرص غير المستغلة التي توفرها بورصات السلع الأساسية، حيث في الواقع أنّ مؤشرات السلع تمثّل عوامل تنويع قوية وملاذات آمنة لأسواق الأوراق المالية ويمكن أن تحسّن أداء محفظة الأوراق المالية في الأسواق".

مباحثات اقتصادية بين غرفتي سلطنة عمان وبيلاروسيا

عقد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان، المهندس رضا بن جمعة آل صالح، لقاء مع رئيس غرفة تجارة بيلاروسيا فلاديمير أولاخوفيتش، وذلك ضمن مبادرة "الغرفة.. تواصل عالمي" التي تستهدف عقد لقاءات مع رؤساء غرف التجارة والصناعة في مختلف دول العالم، حيث تسعى الغرفة من خلالها إلى تفعيل دور العلاقات مع بلدان العالم في خدمة الاهداف الاقتصادية،

وتطويرها بما يخدم المشاريع الاستراتيجية وإيجاد روابط اقتصادية صلبة وشراكات تجارية حقيقية.

وتطرق اللقاء إلى عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالجانب الاقتصادي والاستثماري وتنمية العلاقات التجارية بين القطاع الخاص العماني والبيلاروسي، والتي من بينها تعزيز التعاون المشترك في عدد من المجالات مثل قطاع تقنية المعلومات، والسياحة، وبالتالي العمل على تشجيع وإيجاد مشاريع مشتركة تخدم توجهات الجانبين.

وناقش اللقاء إمكانية تنظيم منتدى افتراضي لتشجيع الاستثمار وتحديد آفاق التعاون بين غرفة تجارة وصناعة عمان وغرفة تجارة وصناعة بيلاروسيا وذلك بحضور أصحاب وصاحبات الاعمال من الجانبين وعرض الفرص والتسهيلات التي يمكن أن يقدمها الجانبين العماني والبيلاروسي، وكذلك عقد لقاءات ثنائية للوصول إلى مشاريع واستثمارات مشتركة.

رئيس غرفة قطر يبحث تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع السودان

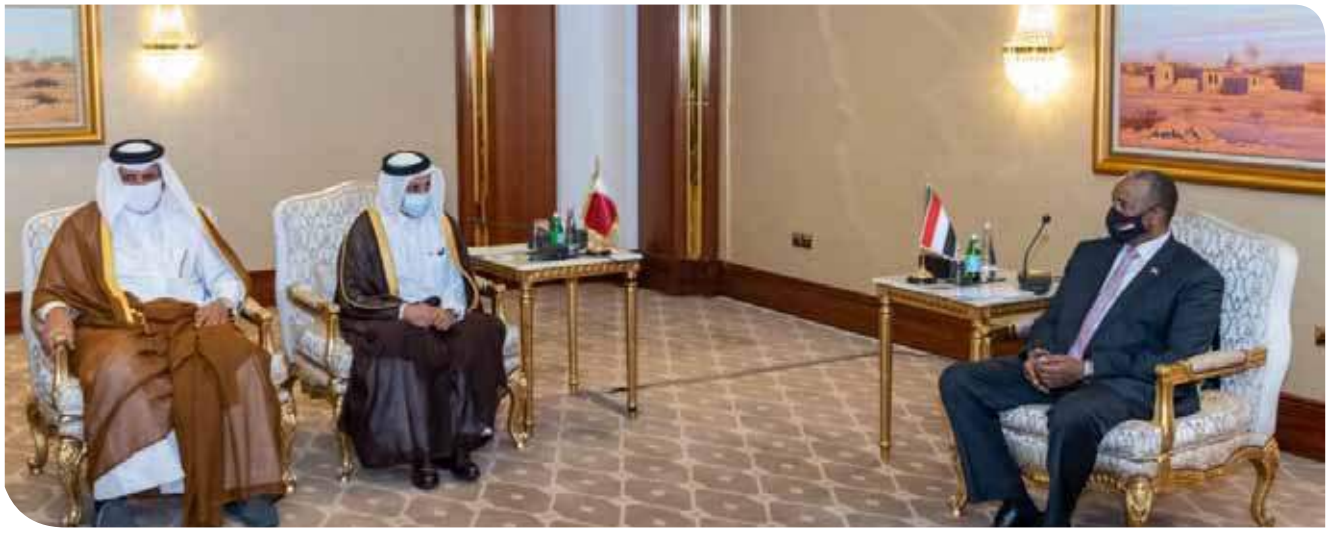

التقى رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبد الفتاح البرهان، خلال زيارته إلى قطر، رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، وعدد من رجال الأعمال القطريين، حيث جرى البحث في سبل تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري، ودور القطاع الخاص في تعزيز الاستثمارات والتبادلات التجارية بين البلدين.

وأوضح البرهان أنّ "الزيارة الحالية إلى دولة قطر سيكون لها دور مهم في تعزيز علاقات التعاون، وفاتحة خير لمزيد من التعاون بين البلدين"، داعيا رجال الأعمال القطريين إلى "الاستثمار في السودان"، لافتا إلى "وجود العديد من الاستثمارات القطرية في السودان، ولدينا الرغبة في توسيعها"، موضحا أنّ "السودان يشهد حاليا تطويرا للقوانين الاقتصادية والاستثمارية، بما يسهل الإجراءات للمستثمرين الأجانب".

بدوره، أشار رئيس غرفة قطر إلى أنّ "السودان كان ولا يزال محط أنظار المستثمرين وأصحاب الأعمال القطريين"، مشيرا إلى "وجود العديد من الاستثمارات القطرية الناجحة في السودان في مجالات الكهرباء والأمن الغذائي وغيرها، ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من الاستثمارات القطرية في السودان، الذي يمتلك الكثير من المقومات والإمكانات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في مجال الأمن الغذائي".

صندوق النقد يرفع توقعاته لنمو اقتصادات الخليج

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لاقتصادات منطقة الخليج، حيث من المتوقّع أن يرتفع بوتيرة أسرع مما كانت تشير إليه التقديرات في السابق.

ووفقا للصندوق سينمو اقتصاد السعودية، 2.9 في المئة هذا العام، ارتفاعا من 2.6 في المئة في توقعات يناير (كانون الثاني). وبالنسبة للاقتصاد الإماراتي فسيشهد نموا 3.1 في المئة هذا العام، لينتعش من انكماش 5.9 في المئة في 2020، في حين كانت توقعات أكتوبر (تشرين الأول) تشير إلى تراجع 6.6 في المئة في 2020 ونموا 1.3 في المئة هذا العام.

وشهدت سلطنة عُمان أكبر تعديل إيجابي بين دول الخليج، من توقعات بانكماش 0.5 في المئة هذا العام إلى توقع لنمو 1.8 في المئة. كذلك تشير التوقعات إلى نمو اقتصاد البحرين 3.3 في المئة هذا العام مقابل توقع في أكتوبر لنمو 2.3 في المئة. ولم

يطرأ تغير كبير على التوقعات للكويت وقطر، إذ يُتوقع أن تسجل الكويت نموا 0.7 في المئة هذا العام ارتفاعا من تقدير أكتوبر لنمو 0.6 في المئة. وأظهرت التوقعات نمو اقتصاد قطر 2.4 في المئة، وهو ما يقل قليلا عن التقدير السابق بنمو 2.5 في المئة.

الامارات الأولى عربيا في مؤشّر "أفضل الدول 2021"

حافظت الإمارات على مركزها الأول عربياً والـ 22 عالمياً في مؤشر "أفضل الدول لعام 2021" الصادر عن شبكة "يو أس نيوز أند وورلد ريبورت" الأمريكية والذي يقيس أداء 78 دولة حسب الخصائص والتوجهات التي تسهم في دفع التجارة والاستثمار والتأثير المباشر في اقتصاداتها الوطنية في ظل جائحة "كوفيد19-".

وفي التصنيفات الفرعية، تصدرت الإمارات دول العالم للعام الثاني على التوالي في النمو، والذي يقيس أداء الدول من حيث المرونة والزخم الاقتصادي، والنظرة المستقبلية للبلدان حيث القوة الشرائية للفرد والتكافؤ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

وفي التصنيف المتعلق بريادة الأعمال، احتلت الإمارات المركز 20 في هذا المكوّن الذي يقيس أداء الدول من حيث سهولة الوصول إلى رؤوس الأموال والبنية التحتية المتطورة وشفافية الممارسات التجارية والقوى العاملة الماهرة والابتكار والروح الريادية والخبرة التقنية والأطر القانونية المتطورة.

وجاءت في المركز 21 في المرونة، والذي يقيس قدرة الدولة على التكيّف والاستجابة للأزمات والمتغيرات، مثلما حدث في جائحة "كوفيد- 19".

كما احتلت المركز 24 في جودة الحياة والذي يقيس عدة عناصر تتضمن جودة سوق العمل وتوفر الوظائف، والاستقرار السياسي والاقتصادي، وضيق الفجوة بين المداخيل، والرفاهية، وتطور النظام التعليمي والصحي.

معاملات غرفة دبي رقمية بحدود 100 في المئة

كشفت غرفة تجارة وصناعة دبي عن أنّ التحول الذكي في خدماتها الأساسية بلغ 100 في المئة، ليغطي أكثر من 50 خدمة متنوعة توفرها لقطاع الأعمال في الإمارة. مبيّنة أنّ 99.26 في المئة من المعاملات التي أجرتها العام الماضي كانت معاملات رقمية، مما يظهر جاهزية بنيتها التحتية الرقمية، وكفاءة خدماتها في تلبية متطلبات مجتمع الأعمال، حيث أنجزت الغرفة العام الماضي أكثر من 659 ألف معاملة رقمية شملت جميع خدماتها الرئيسية.

وأكد مدير عام الغرفة حمد بوعميم، أنّ "التحول الذكي في خدمات الغرفة جاء سلساً ومرناً بسبب البنية الرقمية المتطورة التي استثمرت فيها الغرفة على مدى السنوات الماضية مما سهل على أعضائها ممارسة أعمالهم، وعزّز من جهود الغرفة في دعم وضمان استمرارية وتنافسية الأعمال في الإمارة"، مشددا على أنّ "التحول الذكي الكامل لخدمات الغرفة هو مؤشر بالغ الأهمية يظهر استعداد الغرفة لاستشراف مستقبل الأعمال للخمسين عاماً المقبلة".

ورأى أنّ "التحول الذكي الكامل لغرفة دبي ينسجم مع توجيهات القيادة الرشيدة بتحويل الإمارة إلى أذكى المدن في العالم، وتسهيل ممارسة الأعمال واعتماد الحلول التقنية المتطورة لإثراء تجربة المتعاملين، وتسهيل معاملاتهم وتسريع أعمالهم".

ولفت إلى أنّ "وعي العملاء بفوائد ومزايا التحول الرقمي يدعم تنافسية الإمارة، وقدرتها على توفير أفضل الخدمات للمستثمرين ورواد الأعمال".

التجارة السلعية العربية تمثّل 5 في المئة من التجارة العالمية

دعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لضرورة مواصلة التحرك على مستوى الدول، وعلى المستوى الإقليمي لتنويع الصادرات السلعية للدول العربية، إضافة إلى تخفيف تركزها الجغرافي المعتمد على عدد محدود من الدول المصدرة والأسواق.

وأوضح مدير عام المؤسسة عبد الله الصبيح، أنّ "تجارة السلع في الدول العربية تمثل نحو 5 في المئة من مجمل التجارة العالمية و11 في المئة من مجمل تجارة الدول النامية لعام 2019".

وبحسب رصد "ضمان" لاتجاهات التجارة العربية لعامي 2019 و2020 فإنّ المواد الأولية بأنواعها ما زالت تمثل الحصة الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية السلعية بنسبة تتجاوز 74 في المئة، كما مثّل النفط نحو 60 في المئة من إجمالي هذه الصادرات. وأظهر تقرير "ضمان" تباينا كبيرا في مؤشر تنوع الصادرات بين دول المنطقة، حيث ترتفع درجة التنوع في دول المشرق العربي وبعض دول المغرب العربي، مقابل تراجعها في بقية الدول وخصوصاً المصدرة للنفط.

واستحوذت السلع المصنعة كالمعتاد على الحصة الأهم من واردات الدول العربية السلعية من الخارج بنسبة 66 في المئة، واستمر التركز على صعيد الدول الرئيسية في مجال التجارة السلعية، حيث تسهم 10 دول عربية بنحو 94 في المئة من مجمل صادرات المنطقة، في مقابل استحواذ 10 دول عربية على 87 في المئة من مجمل الواردات العربية.

ندوة للغرفة العربية النمساوية حول واقع الشركات المتعددة الجنسيات في قطر والامارات

نظمت غرفة التجارة العربية النمساوية، ندوة افتراضية بعنوان: "الإمارات العربية المتحدة وقطر: فرص واعتبارات جديدة للشركات متعددة الجنسيات".

وقدّم أمين عام الغرفة مضر خوجة في مستهل الندوة، لمحة عامة عن العلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي قبل عام 2017، والخصائص الديمغرافية والاقتصادية الخاصة بكل من دولة الإمارات وقطر، والعلاقات التجارية الثنائية بين البلدين. وصولا إلى المصالحة وتوقيع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر إعلان العلا مطلع يناير (كانون الثاني) 2021، والتوقعات بشأن الأعمال والفوائد الاقتصادية المتبادلة لإحياء العلاقات الخليجية.

وسلط خوجة الضوء على استضافة قطر كأس العالم لكرة القدم 2022 ومعرض إكسبو دبي 2020 في الإمارات، ودورهما في تسريع النشاط السياحة داخل كلا البلدين.

وقدم الجانبين القطري والاماراتي، لمحة عامة عن واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الإمارات العربية المتحدة وقطر والآثار الضريبية على هذه الشركات. كما تم تسليط الضوء على الاعتبارات الرئيسية للضرائب في قطر مع عرض لأنظمة الضرائب القطرية المختلفة. وخلال العرض تم تقديم أمثلة عن واقع الشركات القطرية العاملة في الإمارات وكذلك واقع الشركات الإماراتية العاملة في قطر.

عبى صعيد آخر، استقبل مستشار المدينة التنفيذي للمالية والأعمال والعمل والشؤون الدولية والمرافق العامة في فيينا بيتر هانكي، سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى النمسا ابراهيم المشرّخ، بحضور أمين عام اتحاد غرفة التجارة العربية النمساوية مضر خوجة، وعضو مجلس مدينة فيينا ونائب رئيس الاتحاد النمساوي الإماراتي عمر الراوي، والسكرتير الأول في سفارة الإمارات في النمسا أحمد الشحي.

وأكّد هانكي على عمق العلاقات الممتازة بين مدينة فيينا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والاستعداد لتعزيز التعاون مع الإمارات والبلدان العربية.

من جانبه عرض السفير المُشرَّخ دور الامارات الرائد في مجال التحول الرقمي وخطط المدن الذكية، مسلّطا الضوء على الإنجازات التي حققتها الإمارات في مجال البحوث الطبية واستكشاف الفضاء. كما عرض السفير المشرّخ المؤشرات الرئيسية لخطة الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2050. وأكد الأمين العام للغرفة العربية النمساوية مضر خوجة على أهمية توطيد العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الأخرى، لا سيما في مجالات الطاقة المتجددة، والطاقة الشمسية، وإعادة تدوير النفايات وإدارتها. مشيرا إلى ريادة فيينا ودرايتها في مجال الإسكان السلبي ومفاهيم المدن الذكية والدور المتميز لدولة الإمارات في تطوير وتنفيذ التقنيات الذكية الجديدة. وقدّم خوجة اقتراحًا بشأن إنشاء صندوق أبحاث لعلم الفيروسات، مع إشراك شركة Wien Holding التي تضم أكثر من 75 شركة مملوكة لمدينة فيينا في هذا التعاون.

الكويت الثانية عربيا في "مؤشّر الابتكار"

احتلت الكويت المرتبة الثانية خليجياً وعربياً و29 عالمياً في مؤشر "درابر للابتكار" الذي يعد خريطة دولية لأبرز مراكز التكنولوجيا الناشئة لرواد الأعمال والمستثمرين وصناع السياسات.

ويقيس المؤشر الذي أطلقه معهد درابر هيرو للأبحاث، أداء 228 اقتصاداً عالمياً وفق 8 مؤشرات رئيسية تتضمن جودة الحكومة والمقصود بها مدركات الفساد والديموقراطية، والبيئة الاقتصادية والمقصود بها تدفق رأس المال وعدد الشركات الجديدة المسجلة لكل فرد ومدى تطور البورصة وعدد الشركات المدرجة. علاوة على البيئة التنظيمية والمقصود بها سهولة تنفيذ أنشطة الأعمال والحرية الاقتصادية والوقت اللازم لبدء نشاط تجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والابتكار والمقصود به ريادة الأعمال والتنمية، والمؤشر الاجتماعي والمقصود به التنمية البشرية، ورأس المال المغامر والمقصود به معدل التمويل السنوي من رأس المال المغامر، والضرائب والمقصود بها نسبة الضرائب المفروضة على الشركات، والبيئة الافتراضية والمقصود بها تشريع التعامل

بالعملات الافتراضية.

وجاءت البحرين في المرتبة الأولى خليجياً و 22 عالمياً، والسعودية ثالثاً و 38 عالمياً، والإمارات رابعاً و 52 على العالم، وقطر 58 على العالم، ثم عُمان في المرتبة 78 على العالم. في حين احتلت الولايات المتحدة الأميركية المرتبة الأولى في مؤشر الابتكار، تلتها سنغافورة، ثم هونغ كونغ، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والسويد، وبولندا، وأيسلندا، ثم كندا، وألمانيا عاشراً.

صندوق النقد يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي

رفع صندوق النقد الدولي، في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تقديراته لنمو الاقتصاد السعودي 2.9 في المئة في 2020، بدلاً من 2.6 في المئة في توقعاته السابقة خلال شهر يناير (كانون الثاني) 2021، بينما حافظ على تقديراته للعام 2022 عند 4 في المئة.

وتوقع الصندوق نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بنسبة 3.7 في المئة في 2021، و3.8 في المئة في 2022، في حين من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 6 في المئة عام 2021، ثم يتراجع إلى 4.4 في المئة عام 2022.

وأرجع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، تخفيض توقعات النمو للاقتصاد السعودي للعام 2021 بـ 0.5% إلى 2.6 في المئة في التوقعات السابقة، إلى التخفيض الإضافي في إنتاج المملكة من النفط بمليون برميل يوميا على الرغم من أن التحسن التدريجي بالنصف الثاني من العام الماضي كان أكبر من المتوقع.

وأوضح أزعور أن السعودية واجهت أحد أكبر الأزمات في 2020، لكن النصف الثاني شهد حركة أكبر للاقتصاد، في ظل أن إدارة الجائحة كانت أفضل بالمرحلة الثانية. مشيرا إلى أنّ القطاع غير النفطي بالمملكة سيستمر في التحسن وسيكون هناك زخم إضافي. وذكر أن التخفيض في النمو المتوقع الذي حدث بسبب القطاع النفطي يعد أمرا طبيعيا.

غرفة الكويت تناقش توثيق التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي

عقد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر، لقاء افتراضيا موسعا ضمّ سفير الاتحاد الأوروبي كريستيان تودور وعدد من سفراء دول الاتحاد المعتمدين لدى الكويت: النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، مالطا، هولندا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، الدنمارك، استونيا، فنلندا، ايرلندا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، سلوفينيا، والسويد.

وجرى خلال اللقاء الافتراضي مناقشة سبل توثيق التعاون الاقتصادي بين الكويت ودول الاتحاد الأوروبي في ظل الأوضاع الراهنة الناجمة عن جائحة كورونا.

وألقى الصقر كلمة كشف فيها عن تضاعف رصيد الاستثمارات الكويتية المباشرة في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2013 و2019 ليبلغ 4.4 مليارات دولار، كما ازداد تفضيل الكويتيين للسلع الأوروبية بنسبة 12 في المئة خلال ذات الفترة، حيث بلغ إجمالي الواردات من الاتحاد الأوروبي 7 مليارات دولار في 2019. هذا بالإضافة الى التطورات البارزة على صعيد الخدمات المتداولة بين الاتحاد الأوروبي والكويت، مشيرا إلى أنه رغم هذه المؤشرات المشجعة لابد من الاقرار بأننا نجتمع في مرحلة حرجة فعلا.

ولفت الصقر إلى سعي دول الاتحاد الأوروبي للمضي باتجاه تعميق علاقة الاتحاد الأوروبي مع العالم في أكثر الأوقات صعوبة وأغناها فرصة، مشددا على أنّ "الكويت تشجع مثل هذا الطموح الذي يستند بلا شك الى العلاقة القوية والوثيقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

احتياطات العراق من النقد الأجنبي تتخطّى 60 مليار دولار

كشف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، عن ارتفاع احتياطي البنك المركزي العراقي إلى أكثر من 60 مليار دولار، وذلك في مؤشر على بدء تعافي الاقتصاد العراقي، الذي شهد أزمة خلال النصف الثاني من العام الماضي دفعت الحكومة للاقتراض من أجل تسديد رواتب الموظفين.

وأوضح الكاظمي في كلمة له خلال افتتاح مشروع نفطي في البصرة، أنّ "احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية، ارتفع إلى أكثر من 60 مليار دولار، بعد أن كان 51.9 ملياراً قبل الشروع بالإجراءات الإصلاحية للحكومة الحالية".

وأشار إلى أنّ "هذه الزيادة جاءت نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة، بعد أن راهن الكثيرون على فشلها وعدم استمرارها"، لافتا إلى أنّه "نجحنا في إيقاف الهدر والفساد الكبير في مزاد البنك المركزي سيئ الصيت، وماضون بإجراءاتنا ولن نتوقف".

وتابع: "إجراءاتنا في محاربة الفساد مستمرة رغم العراقيل التي يحاول البعض وضعها، لكننا سنستمر دون تراجع، وعلى هذا الصعيد فقد أنجزت الحكومة عددا من المشاريع في المحافظات الجنوبية المحرومة بسبب الحروب وسوء الإدارة".

ولفت رئيس الوزراء العراقي، إلى أنّ احتياطي البنك المركزي العراقي شهد زيادة بمقدار 4 مليارات دولار نتيجة للإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة.

الرئيس الجزائري: تقليص 10 مليارات دولار من فاتورة الاستيراد

أشار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، إلى أنّ "خطط التقشف التي اتبعتها الدولة، سمحت بتوفير 10 مليارات دولار للخزينة العمومية، في مقابل توقعات بزيادة الصادرات من السلع والمنتجات الجزائرية، خاصة إلى أفريقيا".

وأوضح تبون، أنّه "تمكّنا من تقليص فاتورة الاستيراد بـ 10 مليارات دولار عام 2020، من خلال صرامة المراقبة، وإنهاء عهد تضخيم الفواتير، وزيادة الإنتاج. وهذا مؤشر حقيقي لبدء التحكم في اقتصادنا"، مشيرا إلى أنّ "الجزائر اقتصدت 500 مليون دولار من واردات القمح، لتنخفض إلى ما قيمته 1.3 مليار دولار".

وتوقّع الرئيس تبون أن تحقق الزراعة هذا العام ما يزيد عن 25 مليار دولار، ما يسهم في فتح باب تصدير المنتجات الزراعية، مشيرا إلى "أننا نتجه إلى السوق الأفريقية وإلى ليبيا عبر المعابر البرية، كما نتوقع تصدير 400 مليون دولار من الأدوية في 2021".

وأشار إلى أنّ "الجزائر تطمح إلى بلوغ رقم 5 مليارات دولار من صادرات السلع والمنتجات، بعدما ظل رقم الصادرات خارج المحروقات (النفط والغاز) لمدة 25 عاماً دون المليارين دولار"، لافتا إلى أنّه "من المتوقع تحقيق توازن في الميزان التجاري بين الصادرات والواردات خلال العام المقبل 2022".

"موديز" تحذّر: فقدان لبنان لعلاقات المراسلة المصرفية سيسرّع الانهيار الاقتصادي

حذّرت وكالة "موديز" في مذكرة صادرة عنها، من أنّ فقدان لبنان لعلاقات المراسلة المصرفية سيسرّع من تراجعه الاقتصادي.

وبحسب "موديز" فإنّ التعدي على الاحتياطات الإلزامية للبنوك لدى مصرف لبنان في ظل استمرار مأزق الحكومة سيزيد من المخاطر على البنوك، مما يعرض للخطر ما تبقى للبنان من علاقات مراسلة مصرفية، ويقوض بدرجة أكبر توافر خدمات المدفوعات العابرة للحدود من أجل التحويلات والتجارة والسياحة، وهي من الدعائم الرئيسية للاقتصاد.

وأعلنت الوكالة عن أنّ فقدان علاقات المراسلة المصرفية بشكل دائم سيزيد من اعتماد لبنان على التمويل الخارجي الرسمي، إذ ستظل المدفوعات العابرة للحدود وخدمات المقاصة في حالة من الشلل حتى بعد إعادة هيكلة شاملة للديون، مما سيثبط أي تعاف محتمل.

وكشفت "موديز" عن انخفاض احتياطات لبنان المتاحة للاستخدام إلى مليار دولار بنهاية فبراير (شباط)، وذلك استنادا إلى بيانات من

البنك المركزي وهافر أناليتكس.

وكان مصرف لبنان المركزي دعا حكومة تصريف الأعمال إلى الإسراع بوضع خطة للحد من الإنفاق على الدعم من أجل صيانة ما تبقى من احتياطيات النقد الأجنبي. وأكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أن معظم البنوك امتثلت لشرط زيادة رأس المال.

"فيتش" تتوقع نموا 5 في المئة للاقتصاد المصري

توقعت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني، أن يُصبح الاقتصاد المصري واحداً من الاقتصادات القليلة عالمياً التي تشهد نمواً إيجابياً خلال فترة جائحة "فيروس كورونا المستجد"، مبيّنة أن الاقتصاد المصري يتعافى وسيعاود النمو لمستوياته قبل الجائحة الحالية.

ووفقا للوكالة سيتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري ليُسجل 5 في المئة خلال العام المالي 2021 – 2022، مُتصدراً بذلك قائمة الدول التي حققت تعافياً إلى مستويات ما قبل الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبيّنت الوكالة أنّ الاقتصاد المصري لا يزال يحافظ على النمو الإيجابي للناتج المحلي رغم تداعيات الجائحة وما خلفته من تأثيرات سلبية على جميع الاقتصادات، وذلك بدعم نمو الإنفاق الحكومي خلال فترة الجائحة. وكشفت عن أنّ تعافي قطاع السياحة بعد الدعم القوي الذي تلقاه من الحكومة المصرية، والتوسع في إنتاج الغاز الطبيعي الذي من المتوقع أن يشهد ارتفاعاً خلال العام الحالي، قد أسهما كلاهما في الدفع نحو تحقيق النمو، وذلك بالإضافة إلى إيرادات قناة السويس، والإجراءات التي اتخذتها لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري من خلال تخفيض سعر الفائدة.

العالم ادخر 5.4 تريليون دولار جرّاء "كورونا"

كشفت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني، عن ادخار المستهلكين في جميع أنحاء العالم 5.4 تريليون دولار جرّاء جائحة "كورونا".

ووفقا للوكالة فقد جمع القطاع العائلي في جميع أنحاء العالم الفائض الجديد بحلول نهاية الربع الأول من هذا العام، حيث تعادل المدخرات الإضافية أكثر من 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وبيّنت الوكالة أنّ المستهلكون قاموا بخفض الإنفاق في مواجهة حالة عدم اليقين المفرطة في شأن الوظائف والدخل. ونتيجة لذلك، وصل الادخار العائلي عام 2020 في العديد من الاقتصادات المتفوقة إلى أعلى مستوياتها هذا القرن، وفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفعت ودائع المؤسسات المالية بسرعة في الكثير من الدول.

وكشفت الوكالة عن أنّ الادخار الإضافي كان الأعلى في

الاقتصادات المتقدمة، وتحديداً أميركا الشمالية وأوروبا، حيث تم تطبيق عمليات الإغلاق على نطاق واسع والتي تزامنت مع إفراط في خطط التحفيز. وقدّرت وكالة موديز أنه في الولايات المتحدة وحدها، تراكمت لدى الأسر مدخرات مالية إضافية تزيد عن تريليوني دولار.

هاشم مطر يبحث مع وزير المالية المصري علاقات التعاون الاقتصادي

دعا رئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني، هاشم صلاح حسن مطر، إلى تنفيذ المقترحات العملية المطروحة لتنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين السودان وجمهورية مصر العربية، وذلك عبر الاتفاق على تحديد مشاريع استراتيجية يتم التعاون لتنفيذها كشراكات استثمارية لتصبح نموذجا لاستغلال الفرص الاقتصادية الكبيرة للتعاون المشترك والعمل الجاد بين الطرفين، وبالتالي تجاوز الكثير من المشكلات والعقبات التي تعترض تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وأوضح مطر عقب جلسة العمل المشتركة بين وفد أصحاب العمل والوفد الاقتصادي المصري برئاسة وزير المالية الدكتور محمد أحمد معيط، وبحضور والي الخرطوم أيمن خالد نمر، أنّه جرى مناقشة الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص في السودان ومصر، من أجل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، إلى جانب معالجة المشاكل المصرفية بهدف تسهيل عمليات التحويلات المالية بين مصارف البلدين وتسهيل بالتالي الإجراءات الجمركية بتفعيل أعمال اللجنة الجمركية المشتركة بين البلدين.

وكشف مطر عن الاتفاق على إقامة المنطقة الصناعية الحرة المشتركة بما يمكّن من خدمة مصالح البلدين وإقامة شراكات صناعية مع القطاع الصناعي الوطني حتى تصبح مركزًا للانطلاق بالمنتجات الصناعية إلى الأسواق الإفريقية.

صندوق النقد يشيد بإجراءات الأردن الاقتصادية

أكدت مدير عام لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، أنّ "الاردن استجاب بسرعة كبيرة، لدعم الاقتصاد الأردني لمواجهة الاثار الاقتصادية لأزمة كورونا"، موضحة أنّ "الإجراءات المالية التي تم اتخاذها جاءت في الوقت المناسب وساعدت على حماية العاملين في القطاعين العام والخاص، إضافة الى حماية عمال المياومة".

وأشارت عقب لقائها وزير المالية محمد العسعس ومحافظ البنك المركزي الأردني زياد فريز، إلى أنّ "الإصلاحات الضريبية التي نفذتها الحكومة والتي تهدف إلى معالجة التهرب الضريبي، وسد الثغرات، وتوسيع القاعدة الضريبية، ساعدت في الحفاظ على القدرة على تحمل الديون، في الوقت نفسه دعم التحفيز النقدي الكبير، في حين تمّ الحفاظ على الاستقرار المالي والاحتياطات الوقائية الكافية".

وأثنت جورجيفا على التقدم القوي في الإصلاح الاقتصادي والذي تم إحرازه في إطار البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي، على

الرغم من التحديات الكبيرة التي تمثلها جائحة كورونا.

وأكدت الحاجة إلى استمرار الجهود لمعالجة البطالة المرتفعة (خاصة بين الشباب والنساء)، وتعزيز إصلاحات قطاع الكهرباء، وتعزيز القدرة التنافسية للأعمال، وتقوية الحوكمة والشفافية لتحقيق نمو دائم وشامل وغني بفرص العمل.

أوسمار شحفي رئيسا جديدا للغرفة العربية البرازيلية

اختار مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البرازيلية السفير البرازيلي السابق أوسمار شحفي، رئيساً جديداً للغرفة، خلفاً للرئيس السابق روبنز حنون الذي ترأس الغرفة على مدار السنوات الأربع السابقة.

وأكد شحفي، عزمه على قيادة الغرفة في مسيرتها نحو الاقتصاد الرقمي وتوظيف تكنولوجيا البلوك تشين والذكاء الاصطناعي ضمن القطاع التجاري، مشدداً على أهمية تطبيق المنصة الإلكترونية إيلّوس (ELLOS)، المقرر بدء العمل بها خلال النصف الثاني من عام 2021، والهادفة إلى أتمتة كافة مراحل عمليات التصدير إلى العالم العربي، بما فيها العمليات المالية والتجارية والمصرفية، باستخدام تقنية بلوك تشين، لمواكبة الثورة الرقمية في كافة العمليات التجارية بين البرازيل والعالم العربي.

وكشف عن افتتاح مكتب للغرفة في العاصمة الفيدرالية للبرازيل، ومكاتب دولية في المملكة العربية السعودية (الرياض)، والقاهرة، بحلول نهاية عام 2021، بهدف تعزيز الروابط بين البرازيل ومختلف الدول العربية، التي تشكل وجهة رئيسية للسلع البرازيلية، إضافة إلى تفعيل الدور الريادي الذي تلعبه الغرفة التجارية العربية البرازيلية، ومدى تأثيرها في الأسواق العربية، من خلال معرفتها المعمقة للأسواق المحلية، بما يشمل التطورات التي تشهدها والاتجاهات الجديدة التي تعتمدها، وكذلك الشراكات الاستراتيجية والمثمرة ضمن قطاعات الابتكار والتكنولوجيا والمنتجات.

انعقاد الملتقى الاقتصادي الألماني – الليبي للمرة الأولى في طرابلس

بحث وفد ألماني اقتصادي رفيع المستوى خلال فعاليات الدورة الثالثة للمنتدى الاقتصادي الألماني الليبي، الذي يعقد لأول مرة في طرابلس بعدما كان عقد في 2017 و2018 ببرلين، عودة الشركات الألمانية للعمل في ليبيا.

وشارك في اجتماعات المنتدى عن الجانب الليبي، وزير الاقتصاد والتجارة محمد الحويج، ورئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد الرعيض، ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله، وعدد من كبار مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية. بينما شارك عن الجانب الألماني، سفير ألمانيا لدى ليبيا أوليفر أوفتشا، وممثلو 10 شركات ألمانية كبرى.

وأشار الرعيّض إلى أنّ "اللقاء كان إيجابيا وله معنى كبيرا، ونتوقع أن تبدأ الشركات الألمانية في العمل قريبا في ليبيا"، لافتا إلى أنّ "حضور الشركات الألمانية إلى ليبيا يفتح الطريق من أجل عودة شركات أوربية أخرى".

ووصف السفير الألماني أوليفر أوفتشا مناخ الأعمال في ليبيا بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بأنه "جيد جدا"، مشيرا إلى أنّه "مع هذا الاستقرار، نأمل أن يزداد ناشط الشركات الألمانية، ويساهم في اقتصاد البلاد"، مشددا على أنّه "لدينا ثقة بأن هذا التطور السياسي الأخير يمكن تحويله إلى تعاون اقتصادي نشط".

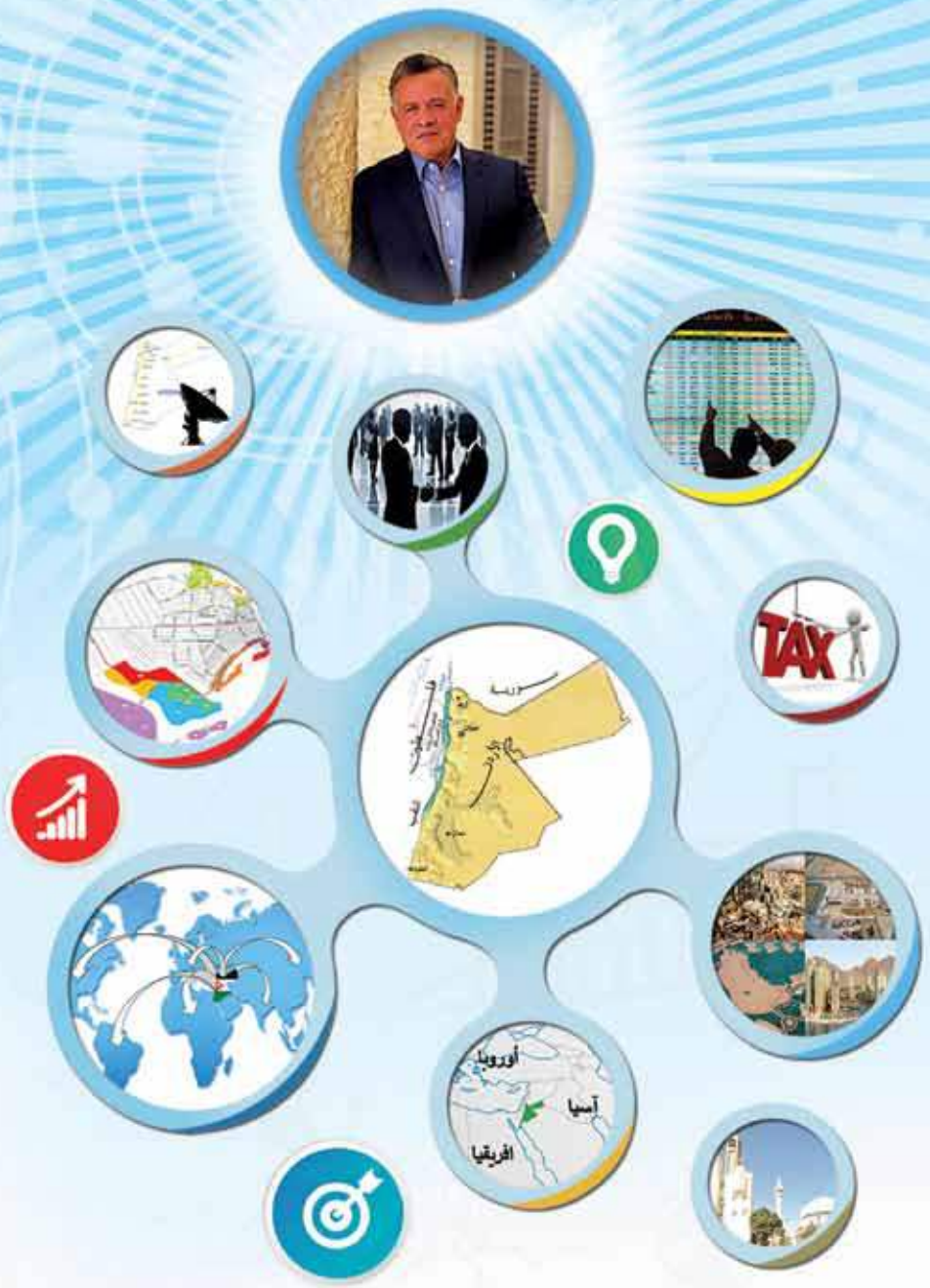

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

NUSACC SUPPORTS NATIONAL *ARAB AMERICAN HERITAGE MONTH*

April is National Arab American Heritage Month (NAAHM), a celebration of Arab-Americans' contributions to U.S. culture, politics, business, education, and cuisine. Organized by the Arab America Foundation, and supported by the National U.S. – Arab Chamber of Commerce (NUSACC), NAAHM has brought together thousands of Americans of Arab descent and friends of the Arab-American community. This year, over 100 proclamations were issued by state and local government authorities across the United States, including more than 30 Governors.

As Heritage Month winds down, a special event was organized on Sunday, April 25, to showcase Arab-American leaders and friends. The most prominent of these friends is Joe Biden, President of the United States, who sent a letter in support of National Arab American Heritage Month.

President Biden noted, "The Arab American community is essential to the fabric of our Nation, and I am honored to be a part of this celebration of Arab American culture, heritage, and contributions to American society. The Arab American community exemplifies so much of what our country stands for: hard work, resilience, compassion, and generosity. In nearly every arena of our society, Arab Americans bring dynamic energy, boundless creativity, and a love of family and neighbors that have always defined who we are as Americans".

Biden went on to say, "Diversity is one of our greatest strengths, and it is essential that we continue celebrating, promoting, and educating others about the myriad ways that the Arab people have advanced human civilization and contributed to the well-being of our Nation. I applaud the mission of organizations like the Arab America Foundation, which empowers those who have been historically marginalized

to pursue their American dream no matter the obstacles".

Biden concluded, "Through uncertainty, struggle, and triumph, your organization has continued to enrich, unite, and guide the Arab American community, ensuring that all Arab Americans have a voice and feel connected to their heritage".

NUSACC CONTRIBUTIONS TO HERITAGE MONTH

David Hamod, President & CEO of NUSACC, was one of two community leaders invited to give remarks. (The other was Dr. James Zogby, President of the Arab American Institute.) Hamod noted, "A chamber of commerce like ours serves as a bridge, connecting cultures and connecting more than 50,000 businesses around the United States and across the Arab world. A chamber helps to support the work of tens of thousands of small & medium-sized enterprises, Mom & Pop companies that form the backbone of the U.S. economy". He continued, "So many Arab-American families got their start in the New World (America) as street vendors or running microenterprises, like general stores. I know that mine did – over a century ago – in the State of Iowa, home of America's Mother Mosque. Whether you come from the Heartland – as I do – or anywhere else across this great country, our proud heritage follows us wherever we go". Sometimes, Hamod said, Arab culture turns up in the unexpected places, like city names: Arabia, Nebraska; Bagdad, California; Lebanon, Pennsylvania; Andalusia, Alabama; Cairo, Illinois; Elkader, Iowa (named after Emir Abd-el-Kader Al-Jazairi, the Founding Father of modern Algeria). "Our culture is everywhere," Hamod noted, "but sometimes we don't give it the attention that it deserves. With consciousness-raising events like today's webinar – reaching out especially to our youth – that will change, InshaAllah".

In my job, I have the privilege to work with Ambassadors every day," Hamod concluded. "But remember this: Every one of us is an 'ambassador' for the Arab-American community. So, be LOUD, be PROUD, and be the best diplomat that you can be for our people!"

DRIVING FORCE BEHIND HERITAGE MONTH

The husband-and-wife-team of Warren and Amal David has been the driving force behind National Arab American Heritage Month since 2017, supported by an army of civilian volunteers nationwide. The Arab America Foundation, established by the Davids, organized events across the United States throughout during the month of April, culminating in a Zoom webinar. The two-hour webinar included a cross-section of American leadership: Governors, Members of the U.S. Congress, state legislators, mayors (San Francisco and Detroit), superintendents of prominent school districts, and cultural icons – led by recording artists Massari (Lebanese-Canadian) and Elyanna (Palestinian-Chilean). NUSACC's David Hamod paid tribute to Warren and Dr. Amal David. "Thank you for your dedication to the cause and your years of sacrifice and service to our community", he said. "Please accept my best wishes for the continued success of the Arab America Foundation".

UNTAPPed OPPORTUNITIeS IN COmmOdITIeS TRAdING IN THE ARAB FINANCIAl MARkETs

Economic Research Department – Union of Arab Chambers

Barely a week goes by without a story advertising the introduction of a new economic initiative or financial product in the Arab world. The UAE, Qatar, Egypt and recently Saudi stock exchange are now full members in the MSCI Emerging Market index, while the public offering of shares from Saudi Aramco are among the largest IPO in history. We also witnessed unprecedented issuance of corporate and sovereign bonds in recent years, especially in GCC countries.

Nevertheless, the Arab financial markets need to seize the untapped opportunities provided by commodity exchanges. Commodity indexes are in effect strong diversifiers and safe havens for stock markets and can improve the performance of a stock portfolio in markets by including commodity indexes or, by extension, their derivatives.

While the world is not yet completely out of the woods, we believe the year 2021 will see the global economy continue to heal. Future prospects depend on, at a minimum, strong governance, cyber protection & resilience, rule of law, and regulatory bodies relatively free of political interference. Investors are likely to find opportunity by investing in equities that benefit from policy support, high yield bonds, companies exposed to physical and digital infrastructure investment, energy transitions & SDGs, and the next generation of transportation. Shifting financial markets, evolving public policy priorities and the pandemic are all affecting the mix of products and strategies are gathering more attention in development finance this year.

The COVID-19 pandemic and associated

policy responses triggered a historically large wave of capital reallocation between markets and asset classes. The business of capital markets is entwined more closely with technology than ever before.

The process of digital transformation has been changing and shaping the face of economic and social development around the world. The Covid-19 pandemic has accelerated this phenomenon in ways and to an extent that could not have been imagined only a year ago.

In 2021, an important paradigm shift will begin in the capital markets. Top technology trends will take multiple shapes as financial entities focus technology resources to leverage core competencies, create value differentiators, and work with partners or outsourcers for commodity activities. Among them are: buy side for money management purposes, digitization, outsourcing and insourcing, platforms, cloud's enabling technology—paired with emerging technologies like intelligent automation, data management, block chain technologies, developed platforms, modern application programing interface, and open source—helps create ecosystems with minimal financial commitment and low continuing overheads. Cloud offers scale, massive compute, the latest AI, and enhanced data analytics.

A cornerstone of this outlook rests on sustaining the V-shaped recovery that began in May 2020, leading to 6.4% global GDP growth in 2021 and price appreciation for a wide range of asset classes.

ABSENCE OF COMMODITIES TRADING IN THE ARAB MARKETS

Commodity exchanges are almost absent

from the Arab scene, except for the Dubai Gold and Commodities Exchange that was established in 2005 as the first exchange for commodity derivatives in the Arab Gulf region, and it played a pioneering role in developing the regional market for commodity derivatives.

Recently Egypt has announced plans to launch a commodities exchange that will begin trading wheat, rice, oils and sugar in the first half of 2021. This would not be the first in Egypt, where the Alexandria Cotton Exchange was one of the oldest in the world. The first sale was recorded in 1865 at a coffee shop before settling in a large city building in 1899 located in Mohammed Ali square. The stock exchange became the city's symbol and rivalled that of New York and Liverpool and brought immense wealth to the cotton merchants. However, its role ended with the decline of the cotton cultivated area.

Egypt's new initiative is an important step to pave the way for expanding further towards establishing a regional logistics hub for commodity trading and related industries' value chains. When established, it will have substantial economic returns for Egypt, the Arab world and Africa.

The first market in the world for the exchange of commodities was established in Amsterdam in 1530, followed by the famous Chicago Board of Trade in 1848 for commodity stock exchange.

A more recent example from the developing world is the Ethiopian Commodity Exchange that was established in 2008. Today, Malawi, Rwanda, and Ghana also operate commodity exchanges, but the Ethiopian exchange was the first of its kind. It has largely been considered to have successfully modernized the country's economy, linked smallholder farmers to markets, and enhanced food security.

Commodities trading are essential to serve as a platform for traders and reduce the circulation of commodities and encourage small traders and producers to enter the formal trade system, and it will also work to stabilize prices, prevent monopolistic practices, eliminate randomness in trade and increase opportunities for exporting products, which will provide a degree of protection for small farmers and producers by collecting and classifying their production.

SPOT VERSUS DERIVATIVES MARKETS

To facilitate risk management and minimize price fluctuations, the spot and futures markets in an economy need to be properly integrated; only then can the hedging function work effectively.

However, for this to function it is important to have an effective dispute-resolution mechanism that encourages transparent price discovery and eliminate the possibility of manipulative practices like cartelization.

MANAGING RISKS WITHIN TRADING COMMODITIES

Commodity risk management is essential to mitigate those risks that are part and parcel of commodity trading. This is because these risks are inevitable, and it is best to be prepared for their possibility. Common strategic initiatives to manage commodity risk include diversification and flexibility.

As markets shift from the classic B2B structure to competitive, openly traded commodities, many commodity players experience a significant impact on their businesses. In a rapidly changing business environment, software provides useful solutions that assist in decision-making, especially to identify the vulnerable, mitigate adverse impacts, hedging against price fluctuations & disruptions in supply chains.

DIGITIZING COMMODITIES TRADING

It is a new market era with increasing digitization of the entire commodity value chains. Companies need to develop an entirely new operational model that is ready to respond to this disruption.

Having the knowledge, intelligence, insight and analysis to act swiftly is one thing. Being able to trust this information to trade intelligently is another. That is why it is so important to have accurate, reliable, real-time data along with the digital capabilities to easily manage and interpret it.

It is paramount to keep investing in best-of-class technology and data. Success will result from a perpetual anticipation process rather than a series of separate adaptations. Today, big data tools and falling cloud costs are opening access to more and more players.

OUTLOOK FOR COMMODITY TRADING IN 2021

Commodity prices continued to surge in 2021. China has been a cornerstone for the recovery in dry bulk commodities. Wet trades have needed the support of OPEC+ to turn fortunes around, although the oil sector is still a long way from finding its normal.

Agricultural imports have enjoyed a strong year in 2020, also buoyed by Chinese purchases, and this trend will continue into 2021.

Based on statistics, two commodities, one is copper and the other is soya beans can potentially outperform its peers in 2021. Copper should rise the most because of its widespread applications in construction, appliances and power grids, while aluminum should also gain.

International wheat prices were generally stable in recent weeks but those of coarse grains continued to increase amid strong import demand. International rice prices also firmed. Amid strong import demand. International rice prices also firmed.

Untapped Opportunities in Commodities Trading in the Arab Financial Markets

MSCI Emerging Markets Index (27 Countries)

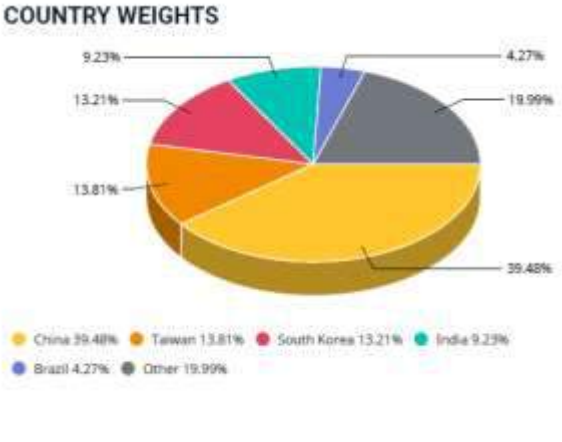

https://www.msci.com

YEARLY INDICES

16/03/2021

Market Name	2021	2020	Percent Change
ABU DHABI SECURITIES MARKET	120.0800	110.6600	8.51
AMMAN STOCK EXCHANGE	168.4400	158.5900	6.21
BAHRAIN STOCK EXCHANGE	52.4500	54.5000	-3.76
BEIRUT STOCK EXCHANGE	251.5900	195.3100	28.82
BOURSA KUWAIT	129.3500	129.3500	0
CASABLANCA STOCK EXCHANGE	526.3600	526.3600	0
DAMASCUS SECURITIES EXCHANGE	43.9600	30.2100	45.51
DOHA SECURITIES MARKET	204.7900	204.7900	0
DUBAI FINANCIAL MARKET	262.0200	232.8400	12.53
EGYPT CAPITAL MARKET	150.0000	150.9200	-0.61
IRAQ STOCK MARKET	91.3800	91.3800	0
KHARTOUM STOCK EXCHANGE	184.0000	173.8700	5.83
MUSCAT SECURITIES MARKET	142.1000	142.1000	0
PALESTINE SECURITIES EXCHANGE	102.1800	97.0000	5.34
SAUDI STOCK MARKET	449.1500	439.2000	2.27
TUNIS STOCK EXCHANGE	164.6100	166.0500	-0.87
AMF CIMPOSITE INDEX	437.5400	425.3700	2.86

Arab Monetary Fund

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262